الفصل السادس

بيع التعليم فى السوق السوداء !!

مقـــــــــــــدمة :

أنشئت المدارس والمعاهد والجامعات كى " يتعلم " فيها أبناؤنا ألوانا مختلفة مـــن العلوم ، وما على الطلاب بعد ذلك إلا أن يعكفوا على ما تعلموه كى يذاكـــروه تمهيـدا لامتحانهم فيه . لكن هناك بعضا من الطلاب كانوا يشعرون بقدر مـــن الضعـف فـى إمكانية مجاراة غيرهم من الزملاء فى الاستيعاب والتحصيل ، مما كان يدفع بآبائهم لأن يتفقوا مع أحد المدرسين المتخصصين كى يعطيه دروسا زيادة " بأجر" ، ومن ثم سمى بدرس خصوصى . كان ذلك إذن " للقلة " ، وغالبا ما كان يتم فى " بعض " المـــواد ، وفى الشهور الأخيرة من العام الدراسى ، وربما فى أسابيعه الأخيرة . لكن ما أصبـــح شائعا اليوم هو تلقى "معظم" الطلاب للدروس الخصوصية ، ويتم ذلك مـــن أول العـام الدراسى ، وربما من العطلة الصيفية ، وكذلك فى " كل" المواد إلى حد كبـير !! لمـاذا إذن أنشأ المجتمع المدرسة ؟ وماذا يفعل المعلمون فيها ؟ !!

لماذا الاهتمام بها فى الجامعات خاصة ؟

والملاحظ فيما نشر طوال الثمانينات والتسعينات عن الدروس الخصوصية يتجـــه أكثر إلى الجامعة ، وتفسير ذلك بسيط ، فهناك قاعدة صحفية شهيرة تقول بأن الكلـــب حين يعض إنسانا فهذا ليس خبرا أما إذا عض إنسان كلبا فهذا خبر يستحق النشـــر . والدروس الخصوصية منتشرة منذ سنين طويلة فى التعليم العام قبل الجامعى ، والناس أصبحوا ينظرون إليها وكأنها من طبائع الأشياء ، أما التعليم الجامعى فقد كان المظنون أن الطالب إذا وصل إلى هذه المرحلة أصبح شخصا ناضجا يستطيع الاعتماد على ذاته ، فضلا عما هو مظنون أيضا فى أستاذ الجامعة من أنه إنسان لـــه مهابـة واحـترام

ويحظى بالتقدير إلى غير ذلك مما يؤدى إلى الاعتقاد بأنه لابد وأنه يؤدى واجبه تماما ، من هنا يجىء الحديث عن الدرس الخصوصية فى الجامعات وكأنهـا حـدث غريـب يستحق النشروالإعلان عن وجوده.

وفى الطـــــب خاصة :

وأول ما نجده هنا هوذلك التحقيق الصحفى الممتاز الذى نشره " لبيب السـباعى " فى مجلة الأهرام الاقتصادى فى عددها الصـادر فـى ١٩٨١/٢/١٦، بحيـث يصعـب اختصاره ، نظرا لأهمية وخطورة ما ورد فيه من معلومات وأفكار ، وقد قدم لـه بـأن إحدى الصحف قد أشارت قبل عدة أيام إلى قيام تحقيق فى شكاوى طلاب كلية الطب فى جامعة الإسكندرية من حيث ارتفاع أسعار الدروس الخصوصية ، وأنه شكلت لجنة من الأساتذة لبحث هذه الظاهرة وإيجاد البدائل لها . ويضيف الخبر أن أسـعار الـدروس الخصوصية فى عام (١٩٨١) بلغت ضعف أسعار العام الذى سبقه ، وأصبحت معلقة فى الأقسام وهى ١٠٠٠ جنيه للجراحة و٥٠٠ للباطنة و١٥٠ جنيها للفسـيولوجيا و٢٠٠ جنيه للتشريح و٢٠٠ جنيه للكيمياء الحيوية .

فالخبر يشير إلى انتقال ظاهرة الدروس الخصوصية إلى مرحلة جديدة ومتطورة ، حيث لم يعد الحديث المطروح هو مدى قانونية وشرعية الدروس الخصوصية ، وإنمـا أصبح المطروح هو عدم ارتفاع أسعارها وأسبابه ، ويسخر المحرر إلى الدرجة التـى جعلته يقول بأنه ليس من المستبعد أن يصدر رئيس كل جامعة تسعيرة جبرية للدروس الخصوصية ضمانا لعدم ارتفاع أسعارها ووصولها إلى الطلاب غـير القـادرين أو أن تبحث الجامعة – ضمن "البدائل" المطروحة – أن تقدم دعما ماليا للدروس الخصوصية!

و قال د. حسن حمدى رئيس جامعة القاهرة فى ذلك الوقت للمحرر أن الـدروس الخصوصية فى حد ذاتها جريمة تستوجب إيقاف عضو هيئة التدريس أو المعيد الـذى يثبت عليه فعل ذلك وإحالته إلى التحقيق ، بل ويقول إن قانون الجامعات حدد عقوبـة واحدة فقط لمن تثبت عليه جريمة إعطاء الدروس الخصوصية وهذه العقوبة هى الفصل من سلك أعضاء هيئة التدريس .. وفى جامعة القاهرة ثبتت هذه الجريمة خلال عـام ١٩٨٠ على أحد أعضاء هيئة التدريس بإحدى الكليات وفور ثبوت الواقعة بـالتحقيق

كان قرار الفصل قد صدر . على أن قصة ضبط هذا العضو تقودنا إلى نقطة هامة فى قضية الدرس الخصوصى ، والقصة هى أن العضو قام بالاتفاق مع صاحب إحدى المدارس الخاصة بالجيزة على استخدام فصول مدرسته فى المساء لإعطاء الدروس الخصوصية لطلاب الجامعة ، وبتكرار استخدام المدرسة تمكنت أجهزة الرقابة من ضبط عضو هيئة التدريس ، وبالتالى إثبات الواقعة عليه .

وأضاف رئيس جامعة القاهرة أن هذه القصة تؤدى إلى نقطة هامة وهى ما تضمنه القانون من ضرورة إثبات إعطاء الدروس الخصوصية بإثبات قيام عضو هيئة التدريس بها وضبطه متلبسا ! وهنا وجه الصعوبة ، بل والاستحالة فى نفس الوقت ، فالدروس الخصوصية تتم فى ٩٩٪ من الأحوال فى مسكن الطالب أو مسكن الأستاذ ، فكيف يمكن إثبات التلبس فيها ؟ بل إنه يجب حتى فى حالة التلبس أن يعترف الطالب أو الطلاب بأنهم يدفعون مقابلا ماديا لهذا الدرس ، وإلا اعتبر مساعدة مجانية علمية للطالب .

أما الدكتور محمد كامل ليلة الذى كان رئيسا لجامعة عين شمس فقد قال إن الدروس الخصوصية ظهرت كنتيجة طبيعية ومنطقية جدا لظاهرة تكدس الطلاب خارج الحرم الجامعى .ولما تساءل : أين ظهرت هذه الدروس الخاصة ؟ كانت الإجابة ، إن تركزها بالدرجة الأولى جاء فى كليات الطب والهندسة والصيدلة والأسنان ، وهى كليات الطلاب المتفوقين فى الثانوية العامة والذين يضطرون إلى دخول هذه الكليات تحت الضغوط الأسرية والاجتماعية ويضطرون بالتالى إلى الدخول فى سباق التعليم داخل هذه الكليات التى ربما لم تكن ميولهم تتفق مع الدراسة بها .

ها هنا تظهر المفارقة العجيبة حقا ، فمن المفروض أن كليات الطب بصفة خاصة هى التى كانت ، فى ذلك الوقت - وما زالت إلى حد كبير - تستأثر بالطلاب الذين يحصلون على أعلى الدرجات فى امتحان الثانوية العامة ، فإذا افترضنا أن نتيجة الامتحان تقيس مستوى كفاءة الطالب ، فكيف يتأتى أن تظهر الدروس فى مجتمع يتكون من أكثر الطلاب تفوقا ؟ إن هذا يشير إلى أن نتيجة الامتحان لا تقيس كفاءة التلميذ ، وربما تشير إلى أن ظروف كليات الطب لا تمكنها من تعليم الطلاب وفقا

لشروط الحد الأدنى ، مما يضطر الطالب إلى البحث عن هذا فى السوق السـوداء .. الدروس الخصوصية .

وينبه د. ليلة على نقطة هامة أثرناها فى بداية الجزء الحالى ، مضيفا بعدا آخر ، فهو يتساءل : لماذا نسمح ونبيح الدروس الخصوصية فى التعليم العام ثم نجرمها فـى التعليم الجامعى ؟ الإجابة كما يعتقد هى أن للجامعة ظروفا خاصة قد تتيح لمـن يشـاء من أعضاء هيئة التدريس أن يتأثر أو يؤثر فى نتائج امتحانات طلابها ، وربمـا كـان الدرس الخاص هو أحد هذه المؤثرات . لذلك فهو يعتقد أنه بعد أن وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه ، لم يعد جائزا أن نتجاهل المشكلة بأكملها مطمئنين إلى مجرد تجريمها فى القانون فى نفس الوقت الذى تستشرى فيه وبلغت بالفعل حد الظاهرة . ويقترح د. ليلة - مرحليا - إباحة الدروس الخصوصية وفق ضوابط ومعايير معينـة أهمهـا أن يطلب عضو هيئة التدريس الذى يرغب فى إعطاء دروس خصوصيـة موافقـة كليتـه والجامعة على ذلك ، وعلى الكلية بعد ذلك أن تبعده عن كافة أعمال الامتحانات سـواء بالنسبة لوضع أسئلة الامتحانات أو التصحيح .

وفى نفس التحقيق الصحفى يتحدث عميد إحدى كليات الطب - الـذى طلـب مـن المحرر " لبيب السباعى " عدم ذكر اسمه - حديثا موجعا متسائلا : ماذا يمكن أن يفعل كعميد تجاه انتشار الدروس الخصوصية داخل الكلية ؟ إنه يعترف أن عددا كبـيرا مـن أعضاء هيئة التدريس بالكلية يقومون بإعطاء دروس خصوصية ، بل ويعلن معرفتـه بهم اسما اسما ، ولكن كيف يمكن إثبات ذلك عليهم ؟ وحتى لو تم إثبات ذلك فإن الكلية - كما يؤكد - هى التى ستخسر ! " لأن أساتذة الطب يشكلون امبراطورية قائمة بذاتها داخل جدران الجامعة ، إذ يمثلون نوعية مختلفة عن باقى الأساتذة .. بصراحة شديدة فإن أيا منهم على استعداد لترك الجامعة والاستقالة منها فى أى وقت لأن هناك العيادة التى تدر دخلا يوميا يعادل مرتب شهور من الكلية ، لذلك فهو يعتبر الكلية مجرد وضع أو مركز أدبى واجتماعى ، بالإضافة إلى الوضع العلمى والمهنى " .

ويضيف العميد المشار إليه أن الأمور فى سوق الدروس الخصوصية وصلت إلـى أبعد من ذلك ، فهناك أساتذة يقومون بدور " المقاول " الذى يتفق مع الطلاب الراغبين

فى الحصول على دروس خصوصية وتنظيمهم فى مجموعات ثم اختيار المعيدين والمدرسين المساعدين الذين سيقومون بالتدريس الفعلى لهم ، ويقوم الأستاذ بتحصيل الأتعاب من الطلاب وإعطاء مرتبات مجزية للمعيدين والمدرسين المساعدين ، إلى جانب قيامه بحمايتهم داخل الكلية من أى إجراء قانونى !!والأخطر من ذلك أن نفس العميد يصرح للبيب السباعى بأنه منذ خمس سنوات قامت الرقابة الإدارية بتقديم تقرير لرئيس إحدى الجامعات أثبتت فيه بالصور والوقائع قيام نحو ١٣٠ أستاذا بإعطاء دروس خصوصية للطلاب ، وكان من المفروض ، وفقا لقانون تنظيم الجامعات إحالتهم للتحقيق ، إلا أن رئيس الجامعة اكتفى بحفظ التحقيق !!

وقال معيد بإحدى كليات العلوم للبيب السباعى أن السبب الذى يدفعهم جميعا لإعطاء دروس خصوصية هو ضغوط الالتزامات المالية على كل منهم ، وعدم قدرته المادية على مواجهتها . والمعيد المتوسط يستطيع أن يحصل على ثلاثة آلاف جنيه فى العام الواحد ، إذا أعطى دروسا خاصة لست مجموعات فقط من الطلاب تضم كل مجموعة خمسة طلاب ! أما المعيد المشهور فى كليته بإعطاء دروس خصوصية فإنه يمكن أن يحصل على ثلاثة أضعاف هذا المبلغ . لقد ضبط أحد المعيدين وحقق معه وفصل ، لكن ، ماذا كانت النتيجة ؟ قام باستئجار شقة مفروشة خصصها لإعطاء الدروس الخصوصية ، بل واستطاع تجهيزها بالميكروسكوبات وأدوات المعمل اللازمة للطالب !

وتساءل أحد معيدى كلية طب : هل من المعقول أن يفهم الطالب دروس التشريح ، مثلا ، فى الوقت الذى يتكدس فيه عشرات الطلاب حول جثة واحدة ؟ طبعا لا ، كما أن الكلية لا تستطيع – وفقا للوائح الإدارية والروتينية – توفير الجثث المطلوبة للطلاب ، أما المعيد فيمكنه بسهولة شراء الجثث اللازمة له بأى عدد طالما أنه سيسترد ثمنها من الطلاب الذين يحضرون الدروس الخصوصية .

أسباب ونتائج :

ونشرت مجلة الأهرام الاقتصادى مقالا لعادل إسماعيل هلال بكلية الآداب بجامعة الزقازيق ، فى العدد الصادر فى ١٩٨٤/٢/٢٠ ينقل لنا من خلاله بعض المؤشرات المؤسفة ، فالدكتور زغلول مهران نائب رئيس جامعة عين شمس فى ذلك الوقت ، وأستاذ الطب الكبير ، صرح فى عدد أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٣/١٢/٢٤ فى الصفحة الثالثة يقول : " .. انتشرت ظاهرة الدروس الخصوصية (بالجامعة) لدرجة أننى دفعت لابنتى دروسا خصوصية فى كلية الطب وصلت إلى ٥٠٠ جنيه (بمقاييس ذلك الوقت) فى السنة " . وفى مقال للدكتور مصطفى محمود بعنوان " تعليم بلا تربية " بجريدة الأهرام فى يوم ١٩٨٤/١/١٦ يعترف فيه بأنه يدفع لابنه دروسا خصوصية أكثر من المصاريف الدراسية لجامعة هارفارد !! وفضلا عن هذا فالصحف ، من حين لآخر تطالعنا بأخبار عن تنظيم الجامعات لمجموعات تقوية لطلابها بمصاريف تبدو رمزية للبعض ولكنها عزيزة المنال للأغلبية الساحقة من الكادحين من أولياء الأمور . وفى هذا وذاك اعتراف صريح بعجز المؤسسات الجامعية فى بلادنا الآن عن القيام بدورها على خير وجه .

ويؤكد كاتب المقال أن ظاهرة الدروس الخصوصية مثلها مثل السرطان ، كلاهما يحتاج إلى الاكتشاف والعلاج المبكرين لأن فى انتشارهما خطورة على الجسم المريض مما يجعل العلاج صعبا ، بل وقد يصبح فى وقت ما مستحيلا . كما يشير إلى أن فرض رسوم تتراوح بين عشرين وخمسين جنيها للمادة الواحدة لكل طالب فى مجموعات التقوية التى يقوم بالتدريس فيها المعيدون والمدرسون المساعدون تعد مخالفة للمواد ١٠٣ ، ١٥٣من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات واللتان تحظران إعطاء دروس خصوصية بالجامعة بمقابل أو بغير مقابل .

ويحصر كاتب المقال أسباب انتشار الدروس الخصوصية فى الجامعات فيما يلى ، مما سيتردد فى أقوال وكتابات أخرى تالية (وربما سابقة) :

- الزيادة المطردة فى أعداد الطلاب زيادة لا تتناسب مع الزيادة فى أعضاء هيئة التدريس والمعامل والمكتبات وقاعات المحاضرات .

- أن قاعات المحاضرات بوضعها الحالى فى معظم الكليات ، عامل طرد وليست عامل جذب للطلاب ، وذلك لعدم وفرة المقاعد المناسبة والمريحة والميكروفونات غير المنفرة والوسائل السمعية والبصرية الضرورية للشرح والإضاح ، وأجهزة التكييف اللازمة لقاعات الدروس . والواقع المؤلم أن ما لدينا الآن هى قاعات ضيقة سيئة التهوية يحشر بها المئات من الطلاب وليس بها سوى سبورات عتيقة ، ومن ثم فإن معظم الطلاب يستمعون لصوت المحاضر وقوفا على أقدامهم ساعات طويلة .

- تقلص العام الدراسى الحقيقى إلى ستة شهور (من نوفمبر إلى أبريل) فى بعض الكليات العملية ومعظم الكليات النظرية ، مما أوجد صعوبة لدى الكثيرين من الطلاب فى استيعاب المقررات الطويلة فى هذه الفترة القصيرة والتى تتخللها أجازة نصف العام وعطلات أخرى متعددة

- عدم تفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للعملية التعليمية والتربوية كما هو مأمول منهم لأسباب كثيرة ، ولأن مرتباتهم لم تعد تفى بالمطالب الضرورية لذويهم ، ومن ثم وجد بعضهم السلوى فى المحاضرات الإضافية والانتدابات المرهقة بالجامعات الإقليمية ، ووجد البعض الآخر ليلاه فى عيادة أو مكتب خاص أو عمل علمى أو استشارى لدى الهيئات المصرية أو العربية أو الأجنبية ، وذلك حتى يوفروا لذويهم الحياة الحرة الكريمة ، بعد أن أفنوا حياتهم فى البحث العلمى

- اعتماد معظم الطلاب على محاضرات ومراجع الأستاذ المحاضر (دون غيرها من مراجع متخصصة داخل وخارج الوطن) وأن هذه المادة العلمية لا تصل إلى أيديهم إلا بعد عدة شهور من بداية العام الدراسى ، ومن ثم يضطر البعض إلى اللجوء إلى المعيدين فى منازلهم سرا ، وفى مجموعات التقوية علانية لتلقينهم ما فاتهم من محاضرات .

ومن اللمحات الذكية ذلك التصنيف الذى قسم فيه كاتب المقال طالبى الدروس الخصوصية إلى الفئات التالية :

= الفئات التى دخلت الجامعة من الباب الخلفى استثناء من شرط المجموع فى الثانوية العامة ، وهؤلاء أبناء أربع عشرة فئة (أو يزيدون) - فى ذلك الوقت - أخذوا

أماكن بالجامعة أكبر من مستواهم العلمى . ومع التقدير الكامل لأبناء الشهداء والمفقودين فى العمليات العسكرية ، فإن دخول غيرهم للجامعة بدون شرط المجموع الذى ارتضاه المجتمع معيارا وحيدا للتنسيق بدون الرغبات المتعارضة أمر كان يتنافى مع مواد الدستور الصريحة عن المساواة بين جميع المصريين . ومن دواعى أسى الكاتب أن أبناء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات أحد هذه الفئات المستثناة من شروط المجموع ، ومن هنا فكيف كان هؤلاء المتميزون بتفوقهم العلمى يقبلون أن تكافئهم الدولة على انخفاض كفاءة أولادهم ؟ لكن من حسن الحظ أن المحكمة الدستورية العليا قد أقرت بعدم دستورية الاستثناءات المشار إليها فتم إلغاؤها فعلا .

= الفئة الثانية ، هى هؤلاء الذين أدمنوا الدروس الخصوصية فى المدارس الإعدادية والثانوية - وما أكثرهم الآن - ولا شك أن تحول بعض المدارس الثانوية إلى إقطاعيات للدروس الخصوصية جعل بعض القادمين للجامعة إفرازات سيئة لم يبلغوا حد الفطام فى العلم بعد ، لأنهم لم يدربوا الاعتماد على النفس فى المذاكرة والبحث العلمى الدؤوب لأنهم تعودوا أن يلقنوا المادة العلمية فى منازل المدرسين مساء وأن حضورهم صباحا لمدارسهم لا يعدو مجرد الحفاظ على نسبة حضور معينة فى سجلات مدارسهم ، ومن ثم فإن هؤلاء يكونون أكثر حرصا على حضور مجموعات التقوية أو الدروس الخصوصية بالجامعة أكثر من حرصهم على ارتياد قاعات المحاضرات المجانية .

= الفئة الثالثة ، هم أكثر الفئات تهافتا على الدروس الخصوصية وهم أبناء المعارين والمتعاقدين والعاملين بالهيئات الاستثمارية داخل وخارج مصر ، وكذلك أبناء الطبقات الطفيلية التى ظهرت فى المجتمع المصرى فى السبعينات . وبعض هؤلاء لا يتورعون عن دفع مئات الجنيهات ثمنا للدروس الخصوصية فى المادة الواحدة ، فى حين أن الأغلبية الساحقة من أبناء بقية الشعب الكادح يقفون طوابير طويلة للحصول على الكتاب الجامعى المدعوم أو للحصول على وجبة غذائية رخيصة فى مطاعم الجامعة أو مدنها الجامعية .

ولا شك أن المتأمل فى الوضع الراهن فى أواخر التسعينات يستطيع أن يلمس بكل الوضوح أن الأمر لم يعد قاصرا على فئة دون أخرى فقد استشرى المرض وأصبح عاما بكل الأسى وبكل الأسف .

وفى أهرام الجمعة الصادر فى ١٩٨٤/٧/٢٧ ، وعلى هامش حوار أجراه المحرر " محمود مراد " نشر جزءا بعنوان " الدروس الخصوصية وعلاقتها بمجانية التعليم " ، ويحمل العنوان معنى مضمونه بكل وضوح من حيث النظر إلى مجانية التعليم باعتبارها السبب الرئيسى لاستفحال ظاهرة الدروس . ومع أن السبب صحيح - كما رأى المحرر - فى مجمله إلا أنه أقر بأن هناك أسبابا أخرى وراء الظاهرة ، فكان أن أشار إلى دراسة للمركز القومى للبحوث الاجتماعية أجراها جهاز قياس الرأى العام به ، أكد فيها اتساع الظاهرة بعد مجانية التعليم ، لأن بعض أولياء الأمور ، وبخاصة الموسرون منهم ظلوا ينظرون إلى الدروس الخصوصية على أنها بديل للمصروفات التى ألغتها المجانية ، فالتلاميذ يذهبون إلى المدارس ليتلقوا تعليمهم بالمجان ، وهو فى نظرهم تعليم قليل القيمة لأنهم لا يدفعون فيه مالا مباشرا . أما الدروس الخصوصية ، فلها قيمة لأنها مقابل أجر مدفوع .وبسبب هذه الظاهرة فقد أصبحت فلسفة التعليم وغاياته مهددة ، بل صار الأمر يمس كرامة المعلم بطريق مباشر ، فالبعض يقول أنه لا يجتهد فى الشرح بالمدرسة كما يجتهد فى الدرس الخاص ، والبعض يقول أنه هو الذى يسعى لهذا تحت ضغط الحاجة .

ولعل ما بسطناه فى الفصل السابق يشير إلى ضعف هذا التفسير أن تلاميذ مدارس اللغات الخاصة يدفعون ألوفا من الجنيهات كمصروفات دراسية ، ومع ذلك فهم يتلقون دروسا خصوصية ، فكيف إذن يتهم التعليم المجانى بأنه السبب ؟

والمدهش أن هذا كله ليس جديدا ، ففى ملفات وزارة التربية والتعليم نجد أول منشور وزارى يتعلق بالدروس الخصوصية مؤرخ فى أكتوبر ١٩٤٧ وقال فيه وزير المعارف وقتها الدكتور عبد الرزاق السنهورى : " لقد استرعى نظرى ما بلغنى عن تصرف بعض المدرسين وهم بحمد الله قليل فيما يتصل بالدروس الخصوصية وما يدور حولها من شبهات وأقوال فعنيت بدراسة ذلك وتبين لى أن موضوع الدروس

الخصوصية يحتاج إلى التنظيم حتى يحال فيه دون المساس بكرامة المعلمين من بعيد أو قريب " .

ويحاول أحد العاملين بالتعليم تفسير ظاهرة الدروس الخصوصية للمحرر عبد الله مأمون بعدد جريدة الأهالى الصادر فى ١٩٨٧/٣/١٩بقوله أن سياسة التعليم الأساسى سمحت بأن يصل الطلاب إلى المرحلة الإعدادية دون أن يلم معظمهم بالقراءة والكتابة ويمكنهم بعد ذلك تخطى الامتحان بالمجاملة ورشوة المراقبين ، فتكون النتيجة امتلاء مدارسنا فى المرحلة الثانوية بطلاب ربما لا تفيد فيهم حتى الدروس الخصوصية !! وتجيب مدرسة ابتدائى على المحرر : " نبطل دروس ونعمل إيه ؟ لابد من دخل إضافى وإلا نجوع . طيب أنا مخطوبة وعاوزة أجوز ، الأربعين جنيه بتوع الحكومة يجهزونى ويجيبوا لى شقة ؟ ثم إن مظهرى لازم يكون كويس أمام التلاميذ ، والمظهر مكلف . تعرف حضرتك البلوزة ثمنها كام ؟ "

وفى جريدة الشعب بتاريخ ١٩٩٨/١٢/٨ نقرأ تحقيقا ل" حسنين الصباغ " نقل فيه رأيا للطالب " إبراهيم طه " بالمرحلة الثانوية (لا يذكر بأى مدرسة ؟ وفى أى صف ؟) قال فيه أن علاقة الطالب بالمعلم عبارة عن مصالح مشتركة .. المدرس يفوز بأكبر عدد من الطلاب للدروس الخصوصية ، والطالب يكسب ود المدرس والتغاضى عن أى مخالفات قد يقوم بها وفى النهاية النجاح ، خاصة وأن الاعتماد على المدرسة فى تحصيل الدروس أصبح لا قيمة له ، والتركيز الآن على التحصيل من خلال الدروس الخصوصية لأن الأعداد الكبيرة داخل الفصل – والتى تصل إلى ٥٠ طالبا فى المرحلة الثانوية أحيانا – تجعل المدرس غالبا ما يفقد سيطرته على الفصل مما يضيع وقتا طويلا فى محاولة السيطرة على الطلاب ، ولا يستطيع أن يقدم مادته العلمية بشكل جيد ، والبديل الحقيقى هو الدروس الخصوصية حتى نفهم ونستطيع تحقيق أعلى الدرجات .

ونقل المحرر رأى الطالبة " همت كرمانى " التى أكدت أن سوء حالة المدارس لا تساعد على تحصيل الطلاب للمواد الدراسية ، فمنظر الفصل ، فيما تقول ، دائما ما يشبه البيت المهجور .. نوافذ محطمة ، مقاعد مكسرة ، سبورات محفورة من كل

جانب ، وأماكن مدارس بجوار الأسواق والطرق . وتتساءل الطالبة : هل يستطيع الطالب التحصيل فى هذا الجو ؟ البديل إذن فى الدروس الخصوصية، حيث يتوافر المكان الهادىء والعدد القليل والمعلم القادر على توصيل معلوماته بهدوء .

ويصف مدرس " سعيد محمد " للمحرر تصريحات وزير التربية عن جهود الوزارة لرفع مستوى المعلم المادى حتى لا يندفع نحو الدروس الخصوصية بأنها " فرقعة إعلامية " ، وأن الزيادات التى تعلن عنها الوزارة وهمية ، وزيادة خمسة جنيهات أو حتى عشر جنيهات غير كفيلة بسداد متطلبات حياته اليومية ، والأسعار ترتفع أضعاف أضعاف هذه الزيادة ، والمدرس يلجأ للدروس الخصوصية حتى يستطيع الوفاء بمتطلبات الحياة الأسرية فقط . ولو كان هناك ما يكفيه من الوزارة لما اقترب من هذه المنطقة ، ولكن لك أن تتخيل معلما يعمل منذ عشر سنوات لم يتجاوز مرتبه ١٦٠ جنيها +١٠ جنيهات حوافز +١٧ جنيها يوما كاملا ، كل هذا إذا لم يتغيب أو يمرض ، وإلا تخصم منه ، إذن الإجمالى ١٨٧ جنيها ، فهل هذا المبلغ يكفى وسط هذا الغلاء لحياة كريمة لأسرة من زوج وزوجة وأولاد ؟ إن الدروس هى الطريق الوحيد لحل المسألة ، وإلا فالسرقة هى البديل ؟!

وفى جريدة الأهرام بتاريخ ١٩٩٨/١٢/١٠ تحقيق ل " أمل سعد " بعنوان (قبل أن ينتصف العام الدراسى ، المدارس خالية من التلاميذ) ، وترجع المرحرة السبب فى انتشار تعاطى الدروس الخصوصية بين التلاميذ بحيث أصبحوا لا يجدون جدوى من الذهاب إلى المدرسة ، خاصة والجمهرة الكبرى منهم أصبحت لا تشعر بجدوى التعلم فيها !

فى العاشرة صباحا أمام أحد المراكز للدروس الخصوصية تجمع عدد كبير من الطلبة والطالبات فى انتظار المدرس الذى يقوم بتدريس مادة الرياضيات للثانوية العامة فى هذا المركز . تحدث هؤلاء الطلاب إلى المحررة واشترطوا عدم ذكر أسمائهم ليس خوفا من العقاب فى مدارسهم ولكن خوفا من إغلاق هذه المراكز ، فهذه هى " الكارثة " حسب تعبيرهم !

تقول طالبة : " نحن لم نعد نذهب إلى المدرسة على الإطلاق ، فإذا ذهبت إلى المدرسة الآن سوف أجد خمس الطلبة على الأكثر ٠٠ نحن لم نعد نستفيد منها شيئا ، فالمدرسون أصيبوا بالاحباط الشديد نتيجة عدم حضورنا ، ولا يدخلون الفصول لأنهم يعلمون أننا نأخذ دروسا خصوصية ، وبالتالى لا نحتاج إليهم ٠ وقالت إحدى الأمهات صارخة : نحن دائما نسمع عن انتهاء الدروس الخصوصية وانضباط المدارس ، ولكن كل هذا حبر على ورق !! نحن مجبرون على إعطاء أولادنا دروسا خصوصية لانعدام الشرح فى المدارس ٠

بحوث ودراسات :

وفى سنة ١٩٦١ قامت إدارة البحوث الفنية بوزارة التربية والتعليم بإجراء دراسة تبين منها أن ٥٤٪ من عينة البحث من التلاميذ فى مختلف المراحل سبق لهم الحصول على دروس خصوصية ، وقال ٦٠٪ من أولياء الأمور أنهم يعطون أولادهم هذه الدروس لتحسين مستواهم ولضغط المدرس عليهم ولازدحام الفصول ٠ وانتهت الدراسة إلى التوصية بضرورة إعادة النظر فى نظام القبول بالجامعات ، وضرورة أن توفر الوزارة مدرسين أكفاء ، وضرورة أن يكون لمهنة التدريس دستور لآداب المهنة ٠

أما بالنسبة لدراسة المركز القومى للبحوث الاجتماعية فقد كان من نتائجها أن ٦٣,٥٪ من أولياء الأمور فى القاهرة الكبرى يعطون أبناءهم دروسا خصوصية مقابل ٧١,٧٪ من الأقاليم ٠ وقال ٩٨٪ من أولياء الأمور فى القاهرة والأقاليم أن الدروس الخصوصية منتشرة جدا مما يؤكد مدى تغلغل هذه الظاهرة فى الحياة الاجتماعية ، وأكد ٣٧٪ أنها ضرورية جدا وأنها "شر لابد منه "

وفى عدد الأهرام الصادر فى ١٩٨٦/١١/٣٠ نشر ملخصا لدراسة قام بها د٠إسماعيل دياب الذى كان بكلية التربية ، جامعة المنصورة ، عن الدروس الخصوصية أجراها على عدد من الطلاب والطالبات بلغ ٩١٩ فردا من الذين حصلوا على الثانوية العامة فى عام حصولهم عليها مباشرة ٠ وقد أثبتت بيانات الدراسة أن

٧٩٪ من مجموع أفراد العينة التى أجابت أكدوا حصولهم على مثل هـذه الـدروس ، والذى يؤكد على انتشار الدروس فى جميع الصفوف أن إحدى الدراسات توصلت إلـى أن نسبة التلاميذ الذين يحصلون على دروس خصوصية فى المرحلة الإعداديـة ٤٠٪ للصف الأول و٤٠٪ للصف الثانى و٥٠٪ للصف الثالث ، بينما فى المرحلـة الثانويـة ٤١,٨٪ للصف الأول و٤١,٥٪ للصف الثانى و٧١,٥ للصف الثالث.

ثم يحصر دياب أسباب الدروس فى أمور عدة ، منها نظم القبول بالامتحانات التى تعتمد على مجموع الدرجات للتلاميذ فى امتحانات تحصيلية لا تقيس فى الواقع ما تزمع قياسه وهو مدى نجاح الطالب فى القبول بنوع معين من أنواع التعليـم ، ومـا هـى القدرات والاستعدادات التى تتوافر لدى هذا الفرد ، كذلك فإن ازدحام الفصول بـالتلاميذ وعدم أداء المدرس لواجباته على الوجه الأكمل يعتبر من الأسباب الرئيسـية لانتشـار الدروس . ومن جهة أخرى نجد ضيق وقت الحصة ، ويرجع ذلك إلـى قصـر اليـوم الدراسى ، ونجد أيضا ضعف الطالب فى المادة الدراسية ورغبته أو أسرته فى الحصول على مجموع عال فى الامتحان .

ولكن إذا نظرنا إلى متوسط تكلفة أفراد العينة الذين حصلوا على دروس خصوصية خلال عام تقدمهم للثانوية العامة نجد أن متوسط ما تتحملـه أسـر هـؤلاء الطـلاب والطالبات يبلغ حوالى ١١٢ جنيها فى الدروس الخصوصية (لم يذكر هل : فى الشهر أو فى السنة ؟) ، وبالتالى ليست جميع الأسر فى وضع اقتصادى يسمح لهـا بتحمـل هذه الأعباء المالية ، ومن ثم تنتشر الدروس الخصوصية بين الأسـر ذات المسـتوى الاقتصادى المرتفع أكثر من غيرها . وأشار دياب إلى أن الدراسات أثبتت أن الجامعات المصرية تستوعب العدد الأكبر من مستويات الدخول العالية ، والقادرين على الحصول على الدروس الخصوصية ، فى حين تتضاءل هذه النسبة لغير القـادرين والمعدميـن بدليل أن ٧٩٪ فقط من أفراد العينة يحصلون علـى دروس بينمـا ٢١٪ لا يحصلـون عليها .

لكن ، كيف يمكن مواجهة هذه الظاهرة ؟ يجيب دياب بأنه يجب تطوير نظم القبول والامتحانات لتحقيق العدل والإنصاف لأن نظم القبول التى تعتمد حاليا علـى مجمـوع

درجات التلاميذ فى الامتحانات التحصيلية لا تعمل على توفير الفرص المتكافئة لأسباب منها : أنه لا يمكن المقارنة بين أداء فرد متوتر ومشدود الأعصاب وبين آخر هادىء ورزين ، فمثلا نجد أن الإناث أكثر قلقا وتوترا إزاء الامتحانات من البنين ، فكيف تستخدم درجات الامتحان كمعيار للمقارنة بينهم ؟ كذلك يؤكد البعض أن حوالى ٥٪ من مجموع الطلاب يشعرون بقلق كبير تصل حدته إلى درجة الانهيار والشعور باختفاء المعلومات أو الشعور بأعراض العمى الهستيرى أو شلل الأطراف التى تختفى بعد انتهاء التوتر ، ومن ثم فمن المتوقع ألا تدخل هذه الفئة الامتحان أو لا تكمله أو ترسب فيه لأسباب خارجة عن إرادتها .

كذلك فإنه ، خلافا لما يعتقده البعض أن توزيع الطلاب بناء على مجموع الدرجات يحقق نوعا من العدالة ، يقع الظلم ولا يتحقق تكافوء الفرص التعليمية ، والدليل على ذلك أنه إذا دخل الامتحان شخص واحد عدة مرات ، فسوف يحصل على مجموع مختلف غالبا ما يزيد مع عدد مرات الدخول ، ولذلك فلابد من تطوير وتغيير نظم القبول والامتحانات فى مراحل التعليم المختلفة حتى يمكن اختيار الشخص الذى هو أحق بالاختيار من غيره ، مع عدم الاعتماد على امتحان واحد بل يمكن استخدام أكثر من طريقة فى نفس الوقت .

ونشر " عبد الصبور فاضل " تحقيقا صحفيا فى جريدة " النور " فى عددها الصادر فى ٥ جمادى الآخرة ١٤٠٧هجرية (١٩٨٦) تضمن عددا من الوقائع الهامة : فقد روت إحدى السيدات فى شبرا الخيمة أن مدرسا بإحدى المدارس الابتدائية التابعة لقسم ثان شبرا الخيمة بنى عمارتين .. فى إحداهما الطوابق من الأول إلى الرابع للدروس الخصوصية من السابعة صباحا حتى الحادية عشر ليلا حيث يتولى هو وزوجته المدرسة أعمال الدروس . وقالت أن هذا المدرس قد توسع فى نوعية الدروس التى لا تدخل فى تخصصه هو وزوجته فاستأجر عددا من المدرسين للقيام بالتدريس فى هذه المواد مقابل أجر لأنهم لا يملكون المكان المناسب لمزاولة هذه المهنة .

وقال أحد أولياء الأمور (لا يذكر المحرر دائما اسم من أجرى معهم التحقيق) الدروس الخصوصية فى مدرسة الدلتا للصلب الإعدادية بقسم ثان ، شبرا الخيمة

إجبارية لجميع التلاميذ ولكل السنوات . وتلميذة بمدرسة الفيروز الإعدادية للبنات بالمعادى .. تعرضت لاضطهاد إحدى المدرسات وتهديدها بالرسوب إذا لم تأخذ درسا خصوصيا ، فتقدمت بمذكرة لمديرة المدرسة التى تولت على الفور التحقيق مع المدرسة .

وفى عددها الصادر فى ١٩٩٨/١٠/١١ تنشر جريدة الجمهورية استطلاعا قام به عدد من محرريها عن عن جوانب مختلفة من التعليم على ٨٠٠ بين أولياء الأمور ، فى محافظات مختلفة ، وكان من نتائج هذا الاستطلاع أن ٧٠٪ من التلاميذ يحصلون على دروس خصوصية .

حلول أهلية :

وإزاء الاتفاع الفاحش فى أسعار الدروس الخصوصية وما يصاحبها من صور سلوكية بعيدة إلى حد كبير عن مبادىء العمل التربوى السليم ، اتجه البعض إلى تكوين " مجموعات تقوية " بالمساجد بأسعار تقل كثيرا عن أسعار السوق ، وهذا ما يوضحه " عبد الصبور فاضل " فى تحقيقه الصحفى بجريدة النور فى العدد الصادر فى ٥ شعبان سنة ١٤٠٨ هجرية (١٩٨٧) ، ففى مسجد مصطفى محمود بالمهندسين قال مرزوق إبراهيم المسئول عن تنظيم دروس التقوية أنهم استعانوا بمدرسين أوائل وموجهين ، على مستوى من الكفاءة . والدروس فى المسجد تقتصر على الشهادتين الإعدادية والثانوية فقط فى الفترة من الساعة الثالثة حتى السادسة للبنات ، ومن السادسة إلى التاسعة للبنين ، مقابل مبالغ رمزية ، فبالنسبة للثانوية المادة الواحدة بأربعة جنيهات ، وهناك بعض المواد المتعبة مثل الرياضيات بحوالى ٨ جنيهات ، وما ينطبق على الثانوية ينطبق على الإعدادية بالنسبة للأسعار . والمشكلة هنا هى فى عدم توافر المكان إذ ليس لديهم إلا فصل واحد لا يتسع لأكثر من ثلاثين طالبا ، والإقبال شديد .

وفى مسجد دار القرآن بمنطقة المطبعة بالبساتين قال محمد شمس وإسماعيل آدم المشرفان على المشروع إنهم يقبلون الطلاب من الصف الرابع والسادس الابتدائى وجميع سنوات الإعدادية والصف الأول ثانوى ، والعدد الإجمالى حوالى ١٢٥ تلميذا

منهم ٤٠ فى الابتدائى مقابل ثلاثة جنيهات شهريا لجميع المواد ، و٥٥ تلميذا بالصفين الأول والثانى الإعدادى مقابل أربعة جنيهات فى جميع المواد ، و٣٠ تلميذا بالشهادة الإعدادية مقابل خمسة جنيهات لجميع المواد أيضا . أما الصف الأول الثانوى فمادة الفرنساوى تعطى مقابل ٢ جنيه ، والرياضيات مقابل ٣ جنيه .

وأشار إسماعيل إلى أنه للتأكد من مدى استفادة التلاميذ وتحصيلهم فإنهم يقومون بتنظيم مسابقة أوائل الطلبة مع المساجد الأخرى فى المنطقة والمناطق المجاورة . ومن ناحية أخرى فإن بعض التلاميذ الذين لا يملكون دفع مثل هذه المبالغ البسيطة فإن المسجد يتولى إعطاءهم الدروس مجانا ، ووجد من بين التلاميذ الذين يأخذون دروسا مجانا حوالى ١٥ إلى ٢٠ تلميذا . وقال أحد المدرسين إنهم لاحظوا فرقا واضحا بين أخلاقيات وسلوك التلاميذ الذين يأخذون الدروس الخصوصية لدى المدرسين والتلاميذ الذين اعتادوا أخذ دروس التقوية فى المساجد وذلك بسبب إحساسهم ببيت الله وما يذكر فيه من تلاوة القرآن وإلقاء الأحاديث .. وأن للمسجد رهبة تنشأ فى نفس التلميذ وليتعلم من خلالها آداب الإسلام .

وفى بريد الأهرام فى ١٩٨٧/٢/١٦ كتب ياسر جابر خليل يقول : " أنا طالب بالثانوية العامة شعبة علوم ، ومشكلتى هى مشكلة جميع من فى سنى ومرحلتى التعليمية : الدروس الخصوصية ، ذلك الشبح المخيم على عقول المدرسين والطلبة على حد سواء . إنه وحش يدمر العقل والجهد ويفلس البيوت العامرة . كنت فى أوائل العام آخذ دروسا خصوصية فى الطبيعة والكيمياء والرياضيات والإنجليزى والأحياء ، وألقى بالأدوات المدرسية أرضا وأسرع للدرس الفلانى وأعود منه لأدخل درسا جديدا وأخرج من هذا الدرس إلى درس آخر ، وهكذا دواليك ، فأعود آخر اليوم منهك القوى ضعيف الذاكرة يداعب النوم جفونى الحمراء حمرة عيون الحشاشين والسكارى .

فكرت كثيرا أنا .. ضمن عشرات ، بل مئات الطلبة يكدحون صيفا ليجمعوا الأموال التى سينفقونها فى الدروس الخصوصية . فكرت كثيرا ، وحكمت عقلى ووجدتنى أفكر لأول مرة بطريقة صحيحة ، فصفيت حساباتى مع كل مدرس أتلقى عنده الدرس ، وخلوت بنفسى وأخذت نفسا عميقا . أنا لم أقل هذه القصة لأملأ بها فراغى

لأنه أصلا مشغول ، ولكن لأقول لكل طالب أن المدرسة مهما كان مدرسوها لا يشرحون أو يتلكأون أو ما إلى ذلك ، فإن المدرسة هى الأصل ، وهى الأم ٠ ذاكر واجتهد وإياك والدروس الخصوصية ٠ هذه تجربة ذاتية وقد تعلمت منها وأرجو لكل طالب التوفيق "

والحق أنه على الرغم من ذلك فلنا أن نتساءل : هل هذا أسلوب طالب بالثانوية العامة؟ إننى ألمس جيدا كيف أن الجمهرة الكبرى من طلاب الجامعة لا يكتبون سطرا كاملا بلغة سليمة ، فهل أعاد المحرر صياغة ما كتبه الطالب أم أن أحدا آخر أراد أن يكتب الفكرة ووضعها على لسان طالب ؟ أم أنه طالب فلتة بالفعل استطاع أن يكتب هذه العبارات والجمل المتزنة السليمة ؟ !!

وكتبت " نادية الملاخ " تحقيقا فى أهرام ١٩٩٧/١٢/٢٣عن محاولة للقضاء على الدروس الخصوصية ، خاصة فى المرحلة الابتدائية ، حيث قامت إحدى مدارس اللغات بشبرا بتجربة هامة ، ذلك أنها قامت بعمل مجموعات تقوية لأولياء الأمور فى اللغة الفرنسية وهى اللغة الأساسية للمدرسة حتى يمكنهم متابعة أبنائهم بأنفسهم فى المنزل ، وبالتالى الاستغناء عن المدرسين الخصوصيين ٠ وقد لاقت تلك التجربة إقبالا شديدا من أولياء الأمور حيث بدأت بمجموعة واحدة تضم ٢٥ ولى أمر ووصلت بعد ذلك إلى ٣ مجموعات تضم حوالى ١٠٠ ولى أمر ، وكان ذلك نتيجة فكرة لأحد أولياء الأمور ٠

ونظرا لنجاح الفكرة فقد طلب الاشتراك فيها بعض أولياء الأمور من خارج المدرسة خاصة أن الاشتراك الشهرى كان ٤٠ جنيها ، بينما يصل إلى ٢٠٠ جنيه فى المراكز التعليمية ، ويقوم بالتعليم مدرسون بالمدرسة على دراية بالمنهج الدراسى المقرر بمختلف الصفوف ٠ ، وظهر مردود ذلك فى تضاؤل الدروس الخصوصية إلى حد كبير ، بل وإلى تحسن ملحوظ فى نتائج امتحانات التلاميذ التى أجريت منذ بداية العام الدراسى وحتى وقت كتابة التحقيق ٠

وقالت مارى يوسف مدرسة لغة فرنسية بالمدرسة ، وهى تقوم بالتدريس لأولياء الأمور ، أن تلك التجربة أدت إلى مزيد من الربط بين المدرسة وأولياء الأمور ، وهذه ميزة كانت المدرسة ، مثل غيرها من المدارس ، تفتقدها كثيرا ، ، الأمر الذى توقعت

معه المدرسة القضاء على كثير من المشاكل والسلبيات التى كانت تقابلهم مع كثير من التلاميذ وتساعد على إيجاد نوع من الارتباط الوثيق بين المدرسة والمنزل ، وهذا شىء ضرورى بطبيعة الحال من الناحية التربوية والتعليمية .

وقد سأل " على غيضان " المحرر بجريدة مايو منصور حسين وزير التربية الذى صرح فى العدد الصادر فى ١٩٨٦/٤/١٤ بأن الدروس الخصوصية ليست ذنب الوزارة ، وإنما هى ظاهرة انتشرت فى المجتمع مثل ظاهرة السلع المستوردة ، فالشعب المصرى تعود على شراء السلع المستوردة ويترك السلع المصرية ، لماذا ؟ ويضرب الوزير مثالا : هناك حوالى ٣٠٠ حصة عربى فى السنة يشرحها المدرس داخل الفصل شرحا وافيا (هل نستطيع تصديق الوزير حقا ؟) وبالرغم من ذلك فالطالب وولى الأمر يصران على الدروس الخصوصية وبدون مناسبة لدرجة أن أولياء الأمور يعطون لأبنائهم دروسا خصوصية فى فصل الصيف !

وإذا كان ما قاله الوزير عن الشروح الوافية فى المدارس ، فكيف يستقيم هذا مع ما صرح به لنفس الجريدة (مايو) فى ٩/٩ من نفس العام بأن مجموعات التقوية المدرسية ستبدأ فور انتظام الدراسة بجميع المحافظات ؟ أما عن أسعار دروس التقوية فقد صرحت بدرية على عبد المتعال مدير عام منطقة جنوب الجيزة التعليمية فى جريدة مايو بعدده الصادر فى ١٠/٢٨/ ١٩٨٦ بأنه جنيه للطالب بالتعليم الابتدائى و٢ جنيه للتعليم الإعدادى و٣ جنيه للثانوى ، وهى توزع كالتالى : ٨٠٪ للمدرس ، و٢٠٪ توزع على إدارة المدرسة والعمال نظير الإشراف الفنى والإدارى وشراء لوازم الكتابة كالطباشير .

ونشرت الأهالى فى عدده الصادر فى ١٩٨٧/٣/١٩ تحقيقا لعبد الله مأمون ، مكتب شرق الدلتا يروى فيه شهادات بعض الطلاب من أجل إجبارهم على تلقى الدروس الخصوصية ، فمحمد سعيد رمضان ، طالب ثانوى من طنطا يقول : " مدرس اللغة الإنجليزية أشبعنى ضربا وتأنيبا وتوبيخا إلى جانب الرسوب فى أعمال الشهور من أجل الدروس الخصوصية ، مع أنى متفوق فى هذه المادة ، وفى النهاية أعطيته أجر الدرس الذى لم آخذه لكى أتخلص من مضايقاته لى .. !! وعندما يتساءل المحرر عن شعور

المدرس الذى تصبح صورته فى نظر تلميذه بهذا الوضع المزرى ، يجيب عم حامد شعبان خليل – كفر الزيات – " شعور إيه يا بيه ؟ هو لو كان عنده شعور كان يضطهد العيال كده ؟ التلميذ عند مدرس اليوم بقرة بتحلب ، لو لبنها نشف تدبح ولا تتباع .. خربوا بتنا الله ...." !!

صورة من الجامعات الإقليمية :

وفى عددها الصادر فى ١٩٨٧/١/٢٢ نشرت الوفد تحقيقا صحفيا ل" عادل القاضى " تركز على الدروس الخصوصية فى الجامعات ، وقد شكا المحرر من أنه وجد صدودا واضحا من جانب كثيرين فى المجتمع الجامعى من التحدث فى الموضوع ، والذين أقدموا على الحديث طلبوا عدم ذكر أسمائهم ، وبالتالى كان التقاط الصور – أيضا – من الأمور المرفوضة رفضا حاسما ، والسبب يرجعه المحرر إلى أن أعضاء هيئة التدريس ومن دونهم يخشون اتهامهم بمخالفة القانون لو اعترفوا بأنهم يعطون الدروس الخصوصية ، والطلاب يخافون غضب الأساتذة لو اعترفوا بأنهم يتلقون على أيديهم دروسا خصوصية ، وقد يكون لهذا الغضب آثاره على نتائج الامتحانات .

وجه المحرر سؤالا إلى عدد من الطلاب : لماذا تأخذ دروسا خصوصية ، فكانت إجابة أحدهم : " علشان أنجح " ، وقال آخر : " علشان أضمن أعمال السنة " . وكانت هذه الإجابات بحاجة إلى تفسير ، وتلقى المحرر التفسير من بعض طلاب الهندسة ، إذ قال البعض أن أعمال السنة فى كليتهم تمثل ٤٠٪ من درجات كل مادة ، والطالب الذى يأخذ دروسا خصوصية يستطيع أن يحصل على درجة أعمال السنة كاملة ، ويصبح طريقه إلى النجاح سهلا ميسورا .

واتجه لوم شديد إلى الوضع فى الجامعات الإقليمية بصفة خاصة ، فأساتذتها (فى ذلك الزمن) متعجلون دائما ، يأتون من القاهرة وقت المحاضرة وما أن ينتهوا من إلقائها ، حتى يسرعوا بمغادرة الجامعة ، دون أن يهتم أحد منهم بمناقشة من يريد مناقشته .ويؤكد الطلاب أن كثيرا من الأساتذة يترك إلقاء المحاضرة للمعيدين ، مما

يزيد من تدهور المستوى وزيادة عدم الفهم ، كما أن بعض المعيدين فى هذه الجامعات يعانون من ضعف المستوى ، نظرا لظروف تعيينهم التى قد تشوبها بعض الشوائب .

وفى كلية مثل كلية الطب بجامعة الزقازيق يؤكد الطلاب أن الازدحام يؤثر تأثيرا سلبيا على فهمهم واستيعابهم ، ويضربون مثلا على ذلك : التفاف أكثر من ستين طالبا حول جثة واحدة مما يجعلهم يقفون على كراسى ، ومن بعدهم يضعون أكثر من كرسى ليقفوا عليه ، وهكذا إلى أن تنتهى المحاضرة ولا يفهمها فعلا سوى الطلاب العشرة الذين يقفون حول الأستاذ ، وعندما يستفسر الآخرون عن أشياء لم يروها ، يقول لهم الأستاذ : اجعلوا زملاءكم يشرحون لكم ما فهموه ورأوه ، وهكذا يتلقى طالب الطب العلوم من زميله .

وعندما استطلع المحرر رأى د. محمد عبد اللطيف رئيس جامعة الزقازيق ، اعترف بوجود الظاهرة خاصة فى كليات الطب ، وهو أستاذ طب ، وأيد فكرة عمل مجموعات تقوية على غرار ما يحدث فى التعليم العام ، استنادا إلى أن طب القاهرة قد نفذتها ، ويضيف رئيس الجامعة " إن الدروس الخصوصية أصبحت واقعا لابد منه ، ونحن نضع رؤوسنا فى الرمال عندما نطلق شعار مجانية التعليم " .

المراكز التعليمية .. أوكار الدروس الخصوصية :

وبعناوين غاية فى الإثارة تنشر أخبار اليوم فى عددها الصادر فى ١٩٨٩/١١/١١ تحقيقا صحفيا لمحمد امبابى بعناوين مثل : " مدرسون يبيعون التعليم فى السوق السوداء " . " أخبار وكر الدروس الخصوصية " !! كان هذا الأثر فى ذلك الوقت أمرا غريبا ومستحدثا ، لكننا الآن فى آخر عام ٩٨ أصبحنا معتادين السماع عنه ، بل والتعامل معه . وفى التحقيق يكتب امبابى أن ٢٧ مدرسا فى مدرسة واحدة استأجروا دورا كاملا ٨ حجرات فى أحد المبانى بمنطقة الدلتا والكابلات ، وأجبروا جميع التلاميذ والتلميذات فى مدرسة الدلتا للصلب الإعدادية (ألف تلميذ) على الذهاب إلى " وكر" الدروس الخصوصية ، وتقاضوا مبالغ باهظة . وقد استمرت هذه العملية عشر سنوات

! ولما علم المحرر بذلك كان لابد أن يقدم دليلا على هؤلاء المدرسين ، ولم يكن لديه إلا السلاح الصحفى الشهير : القلم والكاميرا ٠

حاول مرة أن يقتحم الوكر ومعه المصور ليسجل ما يحدث ، لكن الخبر تسرب إلى المدرسين والتلاميذ ، فإذا به يجد الفصول خالية ، بل وتلقى تهديدا بالقتل !مما يشير إلى وجود " مافيا " حقيقية للدروس الخصوصية ، فما كان منه إلا أن أسرع إلى محافظ القليوبية عارضا عليه الموضوع طالبا مؤازرته بإعداد خطة لضبط المافيا متلبسة بجريمتها ٠ وكان من الضرورى القيام بعملية تمويه بإذاعة خطة لسير للمحافظ غير حقيقية ، ثم ركب " ميكروباسا " تاركا السيارة الخاصة به كمحافظ ٠ وفى الحادية عشرة إلا عشر دقائق كانت المفاجأة ٠٠ توقفت السيارة الميكروباس أسفل المبنى الذى خصصت المافيا الدور الرابع منه لإعطاء الدروس الخصوصية بحى الدلتا والكابلات بشبرا الخيمة ٠ وبدأ الموجودون يشعرون ، فحاولوا الفرار دون جدوى ٠

المذهل كذلك أن وقع المفاجأة جعل البعض من المدرسين يتصرف بلا عقل ، محاولة الاحتكاك بالمحافظ نفسه ، بل وأمسك أحدهم بجاكتة وكيل الوزارة لولا أن الحرس الخاص بالمحافظ تصدى لهم ، كما حاول أحدهم أن يخطف الكاميرا من المصور قائلا : " بلاش تصوير أحسن لك " !!، وتملك الخوف التلميذات وانخرط معظمهن فى البكاء ، ولكن د٠ عبد الوهاب سيد أحمد ، المحافظ عمل على تهدئتهن ٠وصرخ بعض المدرسين فى المحافظ : " انتم عايزين إيه بالضبط ؟ انتم مالكم بينا ؟ ما حدش ليه دعوة بينا " ٠ وحاول بعض المدرسين أن يجعل تلميذات يقلن بأنهن يأتين لتلقى دروس بمجموعات تقوية بأجر رمزى ، لكن البعض منهن قلن بصراحة للمحافظ أنهن يأتين هنا قسرا من الثامنة صباحا وحتى الحادية عشرة يوميا قبل أن تبدأ دراستهن بالفترة الثانية بمدرسة الدلتا للصلب الإعدادية " ٠

وقبل مغادرة المكان قرر المحافظ الإغلاق الإدارى لهذا المقر فورا لأنه يستخدم لإعطاء دروس خصوصية للتلاميذ فى مناهج التربية والتعليم الدراسية وبدون ترخيص ٠ كما أصدر المحافظ قرارا فوريا بوقف جميع المدرسين الذين يقومون بإعطاء دروس خصوصية فى هذا المكان وكان عددهم ٢٧ مدرسا لمدة ستة شهور وإحالتهم جميعا

للتحقيق ، وطلب من وكيل وزارة التربية بالمحافظة حصر حالات التلاميذ الذين يأخذون دروسا خصوصية فى هذا المقر ، والمبالغ التى كانوا يدفعونهـــا ، وكيـــف كـــان يتـــم إجبارهم على ذلك ؟

وفى العدد التالى من أخبار اليوم الصادر فى ١٩٨٩/١١/١٨ نشر محمد امبابى عن اجتماع مطول عقده المجلس التنفيذى لمحافظة القليوبية برئاسة د٠ عبد الوهاب ســـيد أحمد المحافظ لدراسة ما حدث ، وتمخض الاجتماع وما دار فيه مـــن مناقشـــات عـــن القرارات التالية :

= إغلاق جميع أوكار الدروس الخصوصيـــة واعتبـــار مـــدرى الإدارات التعليميـــة مسئولين مسئولية شخصية عن اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للإبلاغ عن هذه الأوكـــار وإغلاقها فورا ٠

= إيجاد الوسائل المناسبة لتعميم مجموعات التقوية داخـــل جميـــع المـــدارس ودون إجبار التلاميذ على الاشتراك فى هذه المجموعات ومشاركة جميع المدرسين والقائمين على العملية التعليمية فى هذا المشروع ٠

= دعوة مجالس الآباء بالمدارس وعلى جميع المستويات لمناقشة ظاهرة الـــدروس الخصوصية لمشاركتهم فى وضع المقترحات القابلة للتنفيذ للقضاء على هذه الظـــاهرة تماما ٠

= التحقيق الفورى مع من يديرون مواقع للدروس الخصوصية والمشاركين معهم ٠

= فتح مراكز الشباب لتنظيم مجموعات التقوية بها تكون تابعة للمدارس وبـــالصورة القانونية ٠

= تشجيع دور العبادة التى يتم فيها عقد مجموعات تقوية بلا مقابل ٠

= متابعة المدرسين فى جميع المدارس وتشجيع المدرس الذى يقوم باجبـــه بشـــرف وأمانة ، كما ناشد المجتمعون العمل على تحسين أوضاع المدرسين ٠

وقد تم حصر ٤٠ وكرا للدروس اتضح أنها غير مرخصة جميعا وتم إغلاقها ٠

وذكر محمد امبابى أنه فور ما نشره فى الأسبوع الماضى تلقت أخبار اليوم عشرات المكالمات التليفونية من العديد من المواطنين من مختلف المحافظـــات ، كمـــا وصلـــت الجريدة بعض الخطابات عن وجود العديد منها ، مما يؤكد أن الاتجار فى التعليـــم قـــد

أصبح ظاهرة تهدد العملية التعليمية بكاملها . ومن ثم تم التخطيط لمواجهة هذه القضية فى محافظة القاهرة كذلك .

وفى الساعة الرابعة وعشر دقائق كان المحرر والمصور المرافق ود. محمود شريف محافظ القاهرة وزين العابدين حمودة مدير عام إدارة جنوب القاهرة التعليمية فى داخل المدرسة الاسماعيلية بميدان السيدة زينب ، وهى إحدى المدارس التى دأبت فى السنوات الأخيرة على الاتجار فى التعليم عن طريق الدروس الخصوصية ، وفى شكل مجموعات كبيرة غير مرخص بها ، ويصل متوسط الطلاب خلال العام الواحد إلى ٣٠٠ طالب وطالبة ، بينما يزيد هذا العدد عن الألفين ليستمعوا بالميكروفونات إلى تجار العلم .

وفى واجهة باب المدرسة ووسط فنائها الصغير وضعت شمسية يجلس تحتها فرد يقوم ببيع تذاكر دخول الدروس فى مختلف المواد وأمامه مئات من الجداول التى حددت بها مواعيد الدروس ، ويتم توزيع هذا الجدول أيضا فى الأماكن العامة للترويج لهذه الدروس الخصوصية التى تتم فى شكل مجموعات كبيرة ، كما أن هذا الجدول مكتوب على سبورة معلقة داخل فناء المدرسة الصغير . وقد أسرع المحافظ بالتقاط دفتر كامل تم بيع مجموعة كبيرة من تذاكره ، كما التقط أحد الجداول المطبوعة . . ووجد أن قاعات الدرس تتسع لمائتى طالب ، والغريب أن هذه القاعات تجمع بين البنين والبنات فى وقت واحد ، مع أن هذا أيضا ممنوع . ووجد أن تذكرة دخول الحصة جنيهان .

وقال أحد المسئولين عن الوكر أن المدرسة مدرسة ابتدائية خاصة تعمل فى الفترة الصباحية وأن هذه مجموعات مسائية ! ورد مدير التعليم بأن هناك فرقا بين الدراسات المسائية وهذه الدروس التى تقام هنا على شكل مجموعات كبيرة ، فالدراسات المسائية لطلاب فاتهم قطار التعليم ويدفعون مصاريفهم مرة واحدة طوال العام ، أما هذه الدروس فهى غير مصرح بها . وتظهر أقوال أخرى لمدير التعليم أنه - فيما يبدو - كان يعرف بمثل هذا الوكر وعجز عن مواجهة الأمر ، ذلك أنه قال أنه وجه العديد من الإنذارات لهذه الأوكار ولكنهم " يتحدون الجميع ويستمرون فى تجارتهم ، بل إن جميع من يقومون بإعطاء هذه الدروس يجابهون كل من يتصدى لهم بجميع الوسائل سواء

بالإغراء أو التهديد .. كما أن كثيرا من المدرسين الانتهازيين والذين يبتزون الطلبة في مثل هذه الدروس قد توجهوا إلى إدارات مجاورة لعمل هذه المجموعات في بعض المدارس الخاصة "

وبطبيعة الحال تم إغلاق الوكر وأعلن المحافظ أنه سيقوم بعمل حصر شامل لجميع الأوكار في كافة أنحاء المحافظة لمحاسبة المسئولين الذين يسمحون بها .

لا يتصور عقل إذن أن ما وجد في كل من القليوبية والقاهرة سيمكن أن يعد أمرا فريدا في ذاته ، وإنما هذا هو ما تم اكتشافه ، والمؤشرات أكدت أن المسألة بالفعل قد تحولت إلى " ظاهرة " . وكما يحدث بكل أسف في قضايا كثيرة فإن أسلوب " الهوجة " هو الذي حكم ما تم من مواجهة ، فعادة نحن نفتقد " المتابعة " و" المثابرة " والتخطيط للخطوة التالية ، ودراسة وبحث ما نواجهه لنتساءل : ما الذي أفرز هذه الظاهرة ؟ كان من الواضح أن المسألة هي أن هذه الأوكار كانت بغير ترخيص ، فهل بالفعل هذه هي القضية وتلك هي المشكلة ؟ وهل لم تعد الظاهرة إلى التواجد وباستفحال أكثر بعد هذه " الهوجة " ؟ أظن أن الإجابة هي بالإيجاب !

وكتب " نصر زعلوك " في أهرام ١٩٩٧/٦/١٤٤أن هناك مراكز علنية للدروس الخصوصية في أماكن معروفة للجميع ، فهذا مركز " نوبل" بشارع الثورة بمدينة نصر عبارة عن مبنى كبير من عدة طوابق تضم مجموعات قاعات للدروس . . وهناك أيضا مراكز عدة ، من بينها مركز " اكسبيرت " بجوار مبنى " الرقابة الإدارية !" ومركز الدوحة بشارع عباس العقاد بمدينة نصر أيضا .صحيح أن الدروس الخصوصية لم تعد موضوعا جديدا للحديث ، ولكنها شهدت هذه الأيام تطورا يستحق الرصد والتنبيه ، فقد أدى سباق الثانوية العامة بصفيها الثاني والثالث وحصول عدد كبير من التلاميذ على مجاميع خرافية كسرت حاجز ال١٠٠٪ ، إلى تضاؤل فرص العديد من الحاصلين على أكثر من ٩٠٪ في القبول في كليات القمة .

في ظل هذا الوضع الغريب أصبح المدرس الخصوصي في كل المواد هو فرس الرهان أو الضامن الوحيد لمقعد في كليات القمة للتلاميذ . وقد شهد المدرسون تدافعا

غير مسبوق من التلاميذ وأولياء الأمور بدءا من شهر يناير ٩٧ ، ويدع المحرر التلاميذ وأولياء أمورهم يسردون لنا جانبا من الوقائع التى تحدث الآن فى سوق الدروس الخصوصية لتلاميذ الثانوية العامة :

الخميس ٢٢ يناير ٩٧، تليفون يرن داخل أحد منازل الطلاب الذين سجلوا أسماءهم لدى مدرس مادة الكيمياء للصف الثانى الثانوى ، وقد تم الحجز عنده فى يناير ٩٧ ، أى قبل بداية العام الدراسى الجديد بتسعة أشهر ، المتحدثة فى التليفون تسأل عن اسم الطالب وتخبره أن موعد المقابلة الشخصية مع المدرس يوم السبت ٢٤ مايو الساعة العاشرة صباحا ٠ وتطلب منه السكرتيرة أن يحضر معه شهادة الإعدادية وشهادة نجاحه فى الصف الأول الثانوى ، ويسألها التلميذ : لماذا ؟ فتضع السماعة دون رد ٠

يذهب الطالب فى الموعد المحدد إلى مركز نوبل بمدينة نصر ، فيجد عشرات من الطلاب مجتمعين فى قاعة كبيرة أمام مدرس يوزع عليهم استمارات أسئلة اختبار ٠ وبالسؤال يعرف الطالب أن هذا امتحان جديد ابتكره المدرسون لمعرفة مستوى الطالب قبل قبوله ٠ يضيف طالب آخر : الالتحاق بالدرس الخصوصى لدى عدد معين من المدرسين المشهورين يسبقه امتحان لابد أن ينجح فيه الطالب ٠ ويسأل المحرر الطالب : كم تدفع فى الحصة الواحدة ؟ فيجيب ٣٥ جنيها ، ونأخذ فى الأسبوع حصتين فى المادة الواحدة ، وعدد أفراد المجموعة ١٠ طلاب ٠وأكد ولى أمر أن هناك مدرسا للغة العربية معروف يتقاضى ٢٥ جنيها فى الحصة من الطالب الواحد فى مجموعة تتكون من ١٧ طالب ! إن هذا معناه كما يقول آخر أن كل أسرة لديها طالب أو طالبة ستحتاج إلى ألف جنيه شهريا لمدة عامين دراسيين ، هذا بخلاف مصروفات المدرسة والملابس ومصروفات الجيب والانتقال ٠

ويكتب " طارق عبد الحميد " تحقيقا عن المراكز التعليمية فى جريدة " الأسبوع " فى عددها الصادر فى ٣ نوفمبر ١٩٩٧ ، ومناسبة كتابة التحقيق خبر مفاده أنه تم القبض على ١٧ طالبة ثانوى بمدينة نصر اشتركن فى شبكة دعارة تديرها امرأة مطلقة ٠ الطالبات غرر بهن عن طريق وجود بعضهن ببعض مراكز الدروس

الخصوصية ! وعقب المحرر بأن هذا مؤشر على أن المراكز التعليمية تتحول من نمط الدكاكين إلى السوبرماركت ٠ كان عددها خلال عام ٩٦ فى القاهرة حوالى ٣٠ مركزا (لا يذكر المحرر على أى أساس اعتمد هذه الأرقام) ، ولكن فى عام ٩٧ وصل عددها إلى ٣١٦ مركز ، ٢٤ فقط منها تعمل بترخيص ٠

وبدأت إعلانات الصحف عن هذه المراكز تتخذ شكلا استفزازيا ، ففى إحدى الصحف نقرأ إعلانا عن أحد هذه المراكز يقول : " نحن نوفر لك المدرس الأمين بأقل الأسعار ومستعدون لإحضار المدرسين إلى المنازل " وكأن المدرس قد تحول إلى سلعة فى دكان ٠ وإعلان آخر لا يقل استفزازية : " شركة ٠٠٠ للخدمات ، توفر لك المدرس الأمين وتضمن لك النتائج (كيف ؟!!) وتوفر لك الخادمة والمربية بأسعار خيالية !!" ٠ وأشار المحرر إلى أن أحد هذه المراكز نقل إعلاناته إلى التلفزيون فى أوقات الذروة ، مع تقديم خدمة متميزة هى أن الحصة الأولى تكون مجانا ، فإذا ارتاح التلميذ للمدرس استمر معه ، وإذا لم يشعر عليه أن يطالب بتغييره ٠

فى الأحياء الراقية تنشر هذه المراكز أكثر خصوصا مع اقتراب الامتحانات ، حيث لجأ أحد المراكز بمدينة نصر إلى الإعلان عن نفسه بطريقة مبتكرة : عن طريق استحضار فتيات إعلان ذوات المظهر الجذاب ، والأسعار تبدأ من ٣٥ - ٤٠ جنيه للحصة الواحدة ٠ وفى المناطق الشعبية يعتمدون على الملصقات على الحوائط ، مع استخدام عبارات مبتذلة من قبيل : " عملاق الفيزياء ٠٠" ، " ٠٠ امبراطور الرياضيات ٠٠ " أو " لا تقول ولا تعيد فلان هو الوحيد" !!

ويكتب " محمد امبابى " فى أخبار اليوم بتاريخ ١٩٩٩/٩ منتقدا التصريحات الرسمية بالإعلان عن إغلاق بعض المراكز ، وتنافس المسئولين فى ذلك ، إذ أن هذا يتضمن تسليما بوجود هذه المراكز وأن المسألة هى فقط فى عدم حصول ما يغلق منها على ترخيص ! ويعقب محررنا على هذا بأن الترخيص فى حد ذاته لا يمثل مشكلة خاصة أن أغلب المراكز الموجودة حصل على ترخيص تحت مسميات مختلفة ، كالترخيص بإنشاء مركز تحفيظ قرآن أو مركز تعليم لغة إنجليزية أو غير ذلك من

مسميات ، لأنه ليس هناك فى إدارات التعليم شىء اسمه ترخيص إنشاء مركز دروس خصوصية أو مركز تقوية ٠

ويكشف امبابى عن أن إنشاء المراكز التعليمية أصبح مسألة تجارية مربحة للغاية حتى لقد اقتحمها عدد من أصحاب المهن والحرف الأخرى الذين لم يتخصصوا فى التدريس ، إذ ما عليه إلا أن " يستأجر " المدرسين ، ومن يسيرون العمل ، ويقوم هو بتحصيل الأرباح بعد اقتطاع ما ينفق على المركز !

ولأن المساجد والجمعيات الأهلية معفاة من الضرائب ، فقد تفتق ذهن كثرين عن استغلال هذه الثغرة وإقامة مراكز تحت مظلتها فيهربون بذلك من المحاسبة !!

وينشر بريد الأهرام فى ١٩٩٩/١/١٨ ل " إلهامى عمارة " دفاعا عن المراكز التعليمية ، مشيرا إلى أن إحدى حملات الوزارة على المراكز قد أسفرت عن إغلاق ٣٥ مركزا للدروس الخصوصية بالقاهرة وحدها ، والغريب فى نظر الكاتب أن المراكز التى أغلقتها الوزارة أنشأها الأهالى أصلا لمحاربة الدروس الخصوصية ولإلحاق أبنائهم بها نظير أجر رمزى فى حدود إمكاناتهم الضعيفة ، يدفعونه شهريا لأن معظمهم يعجز عن تدبير ثمن حصة المدرس الخصوصى فى المنزل الباهظ الذى يتعامل بالساعة ٠ ويؤكد الكاتب أن هذه المراكز يديرها أساتذة أفاضل فى تخصصات مختلفة معظمهم من أرباب المعاشات ، بدافع من رغبة نبيلة منهم فى تخفيف أعباء العملية التعليمية على أولياء الأمور المطحونين محدودى الدخل ، وهى تأخذ شكل مجموعات التقوية التى تنظمها معظم المدارس تحت سمع وبصر الوزارة ٠

ورأى الكاتب أن إغلاق المراكز لن يحل المشكلة بل على العكس سيساهم فى تفاقمها ، فما الذى يفعله ولى أمر التلميذ حال إغلاقها ؟ من الطبيعى أنه سيلجأ إلى حل آخر ، ووسيلة أخرى لا محيد عنها ، وهو المدرس المنزلى الخصوصى ، وسوف يضطر بالطبع إلى تحمل ثمن الحصة الباهظ حتى لو اقتضى الأمر الاستدانة أو لاقتطاعه من القوت الضرورى ٠

سلوكيات لا أخلاقيـــــــة :

وفى مجلة الأهرام الاقتصادى فى عددها الصادر فى ١٩٩٠/٢/١٩ كتب المستشار " لبيب حليم لبيب" مقالا هاما عن الدروس الخصوصية ، من أبرز مـــا جـاء فيـه أن المدارس أصبحت لا تعلم والمدارس تدق الأجراس ! وأن الدروس الخصوصية لم تعـد مجرد ظاهرة وإنما أصبحت " وباء" لا ينجو منه طالب فى أى مرحلة من مراحل التعليم ، وأن هذه الدروس قد أحدثت شروخا عميقة فى البناء التعليمى والتربوى للمدرســة " أطاحت بوظائفها التربوية والأخلاقية خارج أسوارها فى العراء وبقيت المبانى والبشـر تلاميذ ومدرسين بلا روح أو انتماء ، وسيطرت قيم السوق الســوداء علـى ملاييـن الطلاب والمدرسين وانتشرت مفرداتها المبتذلة فى لغة الحوار داخل المؤسسة التعليمية . تحطم تمثال المدرس الدوة فى عيون الأبناء " .

وحصر المستشار النتائج السيئة للدروس فى المظاهر التالية :

= عدم تطبيق مبدأ مجانية التعليم ، فالدروس الخصوصية تعنى ببساطة أن تكـاليف التعليم أصبحت تدفع مرتين : تدفعها الحكومة مرة فى شكل مجانية التعليم ، ويدفعهـا الأهالى مرة ثانية فى شكل نفقات للدروس الخصوصية .

= عدم تطبيق مبدأ تكافوء الفرص أمام جميع طلاب العلم ، فالطالب الـذى يسـتأجر مدرسه خارج أسوار المدرسة يشعر بالتميز داخل الفصل وخارجه ، وأن نجاحـه فـى جيب أبيه لا فى عقله أو سلوكه ، وأن المدرس مجرد أجير عنده ، أما الطـالب غـير القادر فعلاقته بمدرسه تزداد سوءا وهو يرى معلمه يهتم بغيره مـن الطـلاب ممـن يتهافتون على تلك الدروس .

= عدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، ذلك أن أكثر الطلاب تهافتا على هذه الدروس هم أبناء المعارين والعاملين بالهيئات الأجنبية وكبار التجار وبعض أبناء الطبقـة الأكـثر ثراء ، وكل هؤلاء لا يتورعون عن دفع مئات الجنيهات ثمنا لهذه الدروس فى حين أن الأغلبية الساحقة من أبناء الكادحين يعجزون عن الوفاء بقيمة هذه الـدروس ، وقـد يضطر بعض الآباء اضطرارا إلى اقتطاع عشرات الجنيهات من دخولهم يدفعونها أجورا لتعليم أبنائهم فى المنازل تحقيقا لمطالب تعليمية لا تستطيع المدرسـة الوفـاء بهـا ، وخشية أن تفوت على الأبناء فرصة الالتحاق بالثانوية العامة أو بكليات متميزة .

وإذا كان المعيار فى القبول هو مجموع الدرجات فإنه لن يحصل عليها إلا الذين تلقوا هذه الدروس . وهكذا استولى أبناء القادرين على أكثر الأماكن فى أهم الكليات . وبذلك تكون الدروس الخصوصية قد لعبت دورا خطيرا فى العملية التعليمية ، وترتب على انتشارها تصرفات سلوكية وأخلاقية مشجوبة تسىء إلى النظام التعليمى ومنها :

- محاباة بعض المدرسين للطلاب الذين ينتظمون فى الدروس الخصوصية ومنحهم درجات لا يستحقونها فى الاختبارات الشهرية وفى درجات أعمال السنة .
- تفشى ظاهرة الغش فى الامتحانات والتساهل فى تقدير الدرجات وتيسير النجاح دون تقييم صادق لمستوى الطلاب .
- تعود الطلاب على عدم الالتزام بالنظام المدرسى وعلى التسيب وعدم المواظبة اعتمادا على الدروس الخصوصية .

وكالعادة يستمر الاهتمام بالدروس الخصوصية فى الجامعات أكثر منه فى التعليم العام ، فهذا " لبيب السباعى " ينشر تحقيقا بالأهرام فى العدد الصادر فى ١٩٩١/٥/٩ بعنوان : " جامعاتنا فى خطر . العالم السرى للامتحانات الجامعية " ، ويشير التحقيق إلى أن الوقائع فى العالم السرى للامتحانات تؤكد أن الدروس الخصوصية هى الثمن الذى يدفع للامتحان والنجاح .." وفى ظل الدروس الخصوصية فى الجامعة يمكن القول دون مبالغة أن العدالة غائبة " . ويشير كذلك إلى نقطة لم يذكرها أحد من قبل وهى أن البداية كانت على يد الطلاب العرب من القادرين على دفع الثمن الذى وصل إلى ٥٠٠٠ جنيه للمادة الواحدة فى بعض التخصصات ، وهناك بعض المقررات التى يحصل أساتذتها على ثمن الدرس بالعملة الصعبة (حيث كانت نادرة فى ذلك الزمن).

كما أكد المحرر أن الذين يدفعون هذا الثمن ليسوا من الباحثين عن الدرس الخصوصى من أجل المزيد من العلم ، وإنما بصراحة شديدة - والكلام لأستاذ جامعى بجامعة كبيرة (لا يذكر اسمه) - ثمن للامتحان والتقدير ، حيث تصل الأسئلة والإجابات معا فى شكل تدريبات نموذجية ليلة الامتحان ، ليعود بعدها الوافد إلى بلده متباهيا بالشهادة التى حصل عليها بفلوسه ! ويسقط مع كل شهادة من هذا النوع جزء من سمعة الجامعة المصرية . وعلى الرغم من أن مثل هذه الحالات قليلة ، لكن الذى

ينبغى أن يعترف به أن التفاحة الفاسدة تفسد بالتبعية سائر التفاح الذى معها فى نفس السلة . وكثيرون منا أصبحوا يلاحظون أن بعضا من جامعات الخليج تضع " الشهادة " المصرية للدكتوراه فى مرتبة متأخرة عن غيرها ، صحيح أن هناك عامل " عقدة الخواجة " ، لكن هذا لا ينفى أثر ما أشار إليه المحرر على مدى سنوات عدة .

ويقول أحد أعضاء هيئة التدريس ممن عرفوا بإعطاء دروس خصوصية : لماذا تسمح الدولة بدروس خصوصية فى كل مراحل التعليم وتحرمه فى الجامعة ؟ وأظن أن الجزء الحالى قد أجاب عن ذلك فى فقرة سابقة . كما يقول : إذا كانت المشكلة فى الطلاب العرب ، فلماذا تسمح الجامعة بقبولهم حتى قبل الامتحان بشهر واحد ولا يصبح أمامه سوى البحث عن الدرس الخصوصى لتعويض ما فاته ؟ ويبدى آخر دهشته من أن كبار مسئولى الجامعة يحرمون الدروس ، ثم " يطلبون منا إعطاء دروس لبنائهم وبناتهم " !!

وعاود الأهرام نشر تحقيق عن الدروس الخصوصية فى الجامعات للصحفى " سيد على " فى العدد الصادر فى ١٩٩٢/٩/١ قدم له بأن الرقابة الإدارية أثبتت فى تقرير لها عن جامعة القاهرة أن هناك ٧٢ عضو هيئة تدريس يمارسون الدروس الخصوصية ، وجرى التحقيق فى هذا التقرير ، ولكن تبين فى نهاية التحقيقات أن قانون الجامعات يحظر الدروس الخصوصية ويعتبرها كقضايا الزنا يشترط إثباتها فى حالة التلبس ، والشرط يكاد يكون مستحيلا فى الواقع . وهذا التشبيه سبق أن استخدمه أحد الأساتذة فى تحقيق سابق ، وهو فيه قدر من السخرية لا داعى لها ، فهناك جرائم أخرى ، مثل الرشوة ، والاتجار فى المخدرات ، وغيرها ، لا تثبت إلا فى حالة التلبس ، ولم يحل ذلك بين جهات الاختصاص وبين ضبطها .

ويتركز الحديث هنا أيضا على كليات الطب كالعادة ، التى كتب المحرر يقول أن بها نظامين : الأول يقوم الأستاذ بالتدريس ويحصل على الأتعاب بالعملة الصعبة من المجموعة التى تتكون من خمسة طلاب بمبلغ يتراوح ما بين ٢٥ إلى ٣٠ ألف دولار . وقال أحد الأطباء أن أحد الأساتذة المرموقين رفض تقاضى أى مبالغ ، ولكنه طلب منه عندما كان طالبا سيارة فيات ١٣٢ جديدة ومرخصة . وبدون التشكيك فى ما يتضمنه

هذا التحقيق من مثل هذه المعلومات ، فلابد أن تؤخذ الأقوال الواردة بتحفظ شديد ، فليس كل ما يقال لابد أن يكون صادقا ، كما لا نقصد أنه لابد أن يكون كاذبا ، لكن لا نملك إلا إثبات هذه الشهادات .

أما النظام الثانى فهو ما يسمى " بالأستاذ المقاول " الذى سبق أن أشرنا إليه فى فقرة سابقة . ومعروف أن كل أستاذ لديه مجموعة من المعيدين والمدرسين المساعدين ، تكاد تكون علاقتهم بالأستاذ مقدسة وعلاقة تتخذ طابعا عبوديا إلى حد ما ، لأنه يملك مفاتيح مستقبلهم ، والعياذ بالله (هكذا يكتب المحرر) .. خاصة فى الحصول على الدرجة العلمية ، يمكن أن يسهل له الأمور ، ويستطيع أن يجمده لعدة سنوات ، والوضع هكذا فإن الأستاذ المقاول يشكل مجموعات من الطلبة الراغبين فى الحصول على دروس خصوصية ويسكن كل مجموعة مع معيد أو مدرس مساعد ، ويصبح هو - أى الأستاذ - المشرف العام ، والحصة لا يقل سعرها عن ١٠٠ جنيه (!!) .

أما فى كليات الهندسة ، فهناك ما يسمى بورش المشروعات ، وفى هذه الكليات مطلوب من الطلبة إعداد مشروعات ، وهناك أساتذة مع فرق من المعيدين والمدرسين يتولون إعداد النماذج والموديولات ويبيعونها للطلبة القادرين ، ويصل ثمن المشروع فى أقسام مدنى وعمارة إلى ١٠ آلاف جنيه ، وفى الأقسام الأخرى ٥ آلاف جنيه .

وفى كليات التجارة هناك ظاهرة شهيرة تتمثل فى مكوث المعيد أو المدرس المساعد فى وظيفته مدة طويلة للغاية ، حيث لا يملك الوقت الكافى لمتابعة الرسالة ، لانشغاله بالدروس الخصوصية ، وللمشرف عليه أن يجد من العلل والأسباب ما يعين على تجديد المدة المسموح بها قانونا ، يقول المحرر " نظير نسبة للأستاذ المشرف " !

وعن الدروس الخصوصية فى التعليم العام يقول نفس المحرر فى تحقيقه أنه فى الأسابيع التى تسبق الامتحان يقوم المدرسون الكبار بتأجير صالة بأحد النوادى أو الجمعيات ويجمع المئات الذين يأخذون دروسا منه ليراجع معهم المادة بالميكروفون . وعندما احتبس صوت أحدهم هذا العام من كثرة المجهود ، ولم تعد لديه وسيلة أخرى

للمراجعة مع مئات التلاميذ طبع مذكرة ضخمة ، كان أولياء الأمور يتناقلونها كالمنشور السرى ٠ وهناك عدد كبير من كبار المدرسين يطبعون سنويا مذكرات المراجعة النهائية بها الاحتمالات وتوقعات الأسئلة بالإجابات النموذجية ، وغالبا ما تصادف نجاحا كبيرا ويأتى الامتحان فى سؤال أو سؤالين من هذه التوقعات ٠ ويقول أحد المدرسين الذين اشتركوا فى عمليات التصحيح هذا العام أنه فوجىء بعدد كبير من الإجابات فى موضوع الإنشاء تكاد تكون متطابقة ، مما يعنى أن هؤلاء الطلبة كانوا يحفظون موضوعات الإنشاء ٠

وفى المقابل ينقل المحرر عن إحدى الأمهات أنها كانت تدفع ٧٠٠ جنيه شهريا دروسا لابنها رغم ارتفاع مستواه فى الإنجليزية والفرنسية ، ولأن ابنها ظل أسير الأسئلة والإجابات النموذجية لم يحالفه الحظ لأن الامتحان كان بعيدا عن المذكرات ٠ والد إحدى الفتيات الحاصلات على ٦٤٪ أدبى كان يدفع شهريا ٩٠٠ جنيه ، إضافة إلى أن مطبخ المنزل تحول إلى كافيتريا تلبية لطلبات الشاى والقهوة والمرطبات لأصدقاء ابنته خلال الدروس ٠

وإذا كان هناك مثل هذا النفر الذين يمكن أن يدفعو ألوفا من الجنيهات لأبنائهم ، فماذا بالنسبة للفقراء ، وقد أصبحت الدروس الخصوصية " شرا لابد منه " حسب التعبير الذى شاع عنها ؟ يقول المحرر أن هناك مآس عن ذلك ، فهناك الأم التى باعت أثاث منزلها وتلك التى حرمت باقى الأسرة من جهاز التلفزيون ، وأخرى التى تخدم فى البيوت ، والموظف الذى يسارع بالعمل بعد الظهر ، والهدف توفير عشرين جنيها ثمن الحصة للابن أو الإبنة ٠ إحدى السيدات عملت طوال عامين فى مصنع تريكو ، واستطاعت ادخار ثلاثة آلاف جنيه لدروس ابنتها التى فشلت فى ثلاثة مواد هذا العام ٠

وعندما أصبحت الدروس ظاهرة سرطانية ، اتجهت مباحث التهرب الضريبى لتتبعها ، وضبطت فى عام ١٩٩١ (١٠١) قضية دروس خصوصية ، وكان حجم الإيرادات التى تهرب منها المدرسون ٣٤ مليون جنيه ٠ومن بين القضايا التى ضبطتها مكافحة التهرب الضريبى كانت صاحبتها أستاذة جامعية تدرس مواد الثانوية الإنجليزية نظير ثلاثة آلاف جنيه من الطالب فى المادة الواحدة ٠ ودكتور بأحد المعاهد العليا

الفنية كان يعطى الدروس فى شكل مجموعات وتتكون المجموعة من ستة طلاب والساعة ب ٧٥ جنيه ، أى أن الأستاذ يحصل عن الساعة ٤٥٠ جنيها !!

وفى جريدة " صوت الأمة " فى عددها الصادر فى ١٩٩٦/١٠/٩، نشر " أشرف عزت " تحقيقا صحفيا يحمل اتهامات خطيرة لا تحمل دليلها ، سوى الأقوال المنسوبة لا إلى عدد من الشهود وإنما تكاد تقتصر على شخص واحد، مما يمكن أن يوقع المحرر تحت طائلة القانون بتهمة التشهير ما دام لا يشير إلى أدلة اتهاماته ، ولكنه إذ لم يحدد أسماء بعينها ، يفلت من المحاسبة ، لكن مصداقية ما يقول تظل معلقة فى الهواء ، ومع ذلك فنحن نثبت بعضا منها ، خاصة وأن الهمس أصبح شائعا بأن حالات مماثلة يمكن أن تحدث بالفعل ، وحسبنا الله ونعم الوكيل فى ما صار إليه حال التعليم !

يشير المحرر إلى كلية ليست شهيرة كميدان لتعاطى الدروس الخصوصية وهى كلية الزراعة (لا يحدد المحرر طبعا الجامعة التابعة لها) إلى أن طالبا اعترف (لمن ؟) بأنه قرر أخذ درس خصوصى نظرا لعدم تفرغه للدراسة فى الكلية ، بسبب عمله " بائع مياه غازية على كورنيش النيل " فى المساء ، فلما ذهب إلى أحد المعيدين قال له المعيد : " تحب تاخد ١٢ حصة ب ١٠٠٠ جنيه طول التيرم أم تكتفى بحصة واحدة قبل الامتحان بيومين ؟" وواضح من المناقشة أن هذا يعنى أن يعرف الطالب أسئلة الامتحان وإجابته النموذجية !

كما أكد المحرر فى نفس التحقيق أن هناك ، أحيانا ، إعلانات عن الدروس الخصوصية فى طرقات كلية الطب (لا يحدد فى أى جامعة ؟) ، بل إن الحجز يتم عن طريق سكرتارية القسم ، مما يلقى بالشبهات فى احتمال كبير بأن مثل هذا لابد أن يكون باتفاق مع " كبار " !!

أما أهرام ١٩٩٧/٦/١٤ فتنشر تحقيقا لنادية يوسف ، وميزة هذا التحقيق ، ما يقدمه عن البعد (النيابى) للقضية ، خاصة وقد أصبح الكثير مما يمكن قوله عن الدروس الخصوصية قد أصبح مكررا على وجه التقريب . فالمستشار محمد ندا نائب رئيس هيئة النيابة الإدارية لقطاع التعليم يقول : أنه بغض النظر عن قانونية الدروس

الخصوصية ، فإن الضرورة التى تلجىء أولياء الأمور إليها لا ينبغى أن تجعلهم يغفلون عن أهمية توخى الحذر والدقة التامة عند اختيار المدرس باعتباره شخصا غريبا يدخل سكن الأسرة الذى يحيطه القانون بقدسية وحرمة معينة . وتوخى الحذر يأتى بطرق شتى : أولاها ، المعرفة الجيدة بسلوكيات هذا المدرس عن طريق جهة عمله التى لابد أنه معروف فيها بالسلوك الطيب من عدمه ، ولا يتم الاعتماد على معلومات من الطالب أو زملائه .

فإذا تم التأكد من ذلك ، فلا مانع من الاعتماد عليه إذا كان الطالب فى حاجة إلى ذلك ، لكن الذى يحدث فى واقع الأمر يختلف عن ذلك كثيرا ، فالأسرة تستعين فى غالب الأحيان بالمدرس الذى يلقى الدرس فى المدرسة معتمدة على شهادة الإبن وأصدقائه . وقد نجم عن ذلك العديد من المشاكل سواء مع الطالبات أو بإنشاء علاقات مشبوهة مع " ربة الأسرة " ، وهو الأمر الذى نجده موضوعا لقضايا تحقق فيها النيابة الإدارية وأكثر من ٢٠٠ قضية ، أى الإدانة ل ٢٠٠ مدرس أساءوا استخدام حق الدروس الخصوصية لتحقيق أغراض خاصة وممارسة لسوء السلوك .

ومن أمثلة الممارسات سيئة السلوك التى تذكر فى هذا الشأن ، الاغتصاب والاعتداءات الجنسية والتحرش بالفتيات واستغلال بعض نقاط الضعف فى الأسرة للنفاذ من خلالها إلى أسرارها ومشاكلها وممارسة بعض الأدوار التى ليست من حقه تترتب عليها مشاكل كثيرة . وكنموذج لذلك يكشف محضر بقسم الشرطة (أى قسم ؟) رقم ٥٢١ لسنة ٩٦ تربية وتعليم عن مواطن تقدم بشكوى من مدرس أنه أجبر تلميذا على الذهاب معه إلى أماكن تعاطى المخدرات ومحاولة تعاطيه . وفيه أيضا محاولة عمل علاقة مشبوهة مع سيدة المنزل !

وفى القضية رقم ٩٤ لسنة ٩٥ متداولة فى وقت التحقيق للتربية والتعليم وفيها قام مدرس أول لغة فرنسية بتوجيه ألفاظ غير لائقة للطالبات وببعض التصرفات التى تخدش الحياء فى منازلهن وطلب من بعض الفتيات مصاحبتهن لمنزله لمشاهدة بعض الأفلام المخلة للآداب ، بالإضافة لتدخين المخدرات أثناء الدرس . وأتت شكوى من

مدرسة تستغل الطالبات فى تنظيف الشقة وحمل الصغار عندما يذهبون إليها لأخذ دروس خصوصية ٠

وللدكتور لويس عوض تفسير مهم ، وتحذير أكثر أهمية ، لكن يعيبه أنه يبنيه على أن الذين يتعاطون الدروس الخصوصية هم فقط أبناء الموسرين ، إلا إذا أخذنا كلامه وعممناه على أبناء هؤلاء الذين يشكلون جمهرة المدارس الخاصة مرتفعة التكاليف والمصروفات ، فضلا عما يؤديه دفعهم لأسعار أعلى دائما ، من رفع مستمر لأسعار الدروس بحيث تصبح عبئا ثقيلا على الفقراء ٠

ورأى كاتبنا هذا نقرؤه فى مقاله بأهرام ١٩٨٦/٨/١٦، فبعد أن يصف حياة أبناء الموسرين العابثة وقتلهم معظم الوقت فيما لا يثمر ولا يغنى ، قال بأن نسيج حياة هؤلاء عندما يكون هكذا ، لا يجدون الوقت الكافى ولا الهمة الكافية لمتابعة دروسهم أو استيعابها ، ولذا فهم يلجأون إلى الدروس الخصوصية من أول العام إلى آخره ليسقيهم المدرسون المدرسون العلم بالملعقة ، وبهذا يخلقون سوقا سوداء فى التعليم ٠

ويدعو لويس عوض القارىء إلى عدم الظن بأنه يغالى إذا قال أنهم هم الذين أفسدوا المعلمين بما يقدموه من مال وفير ، وعودوهم على طريق الإثراء السريع غير المشروع فأصبحنا نسمع أن المعلم لا يعلم فى المدرسة حتى يرغم التلاميذ على اللجوء إلى دروسه الخصوصية ٠ بل أفظع من هذا ، فإن تبادل الأموال بين المدرس وتلاميذه يوحى بإمكان شراء الامتحانات وشراء النجاح وشراء التفوق ، ففى نهاية كل عام يقف كل أستاذ من تلاميذه موقف القاضى أو الحاكم الذى يعاقب المهمل ويثيب المجد ، وكيف يمكن أن نتصور العلاقة بين القاضى والمدعين أمامه إذا كان يؤجر منهم على ما ينظر فيه من أوراق ؟

وأظهرت " أمل سعد " فى تحقيقها بأهرام ١٩٩٨/١٢/١٠ ، فتنقل عن " فاروق العمرى " مدير مدارس " بيبى جاردن " إن المدرسين الآن يقومون بتأجير شقق مفروشة خصيصا لإعطاء الدروس الخصوصية بها لأكبر عدد ممكن الطلاب حتى لا يتحملوا مشقة الانتقال من مكان إلى آخر !

٠٠ والحل ؟

وفى النهاية ، فإننا عندما نتساءل : لماذا يتجه الطلاب وأولياء الأمور إلى " تعاطى " الدروس الخصوصية ؟ الحق أن الإجابة متشعبة الجوانب ، وإلقاء اللوم وتوجيه الاتهام إلى جهة بعينها وحدها فيه ظلم كبير وتسطيح للقضية ، فالتدنى الشديد للخدمة التعليمية يجىء سببا واضحا ومؤكدا ، لكن هذا السبب نفسه يمكن أن يعتبر نتيجة لجملة من الأسباب ، فلماذا لم يعد المدرس حى الضمير ولا يحرص على الارتفاع بكفاية دروسه داخل الفصل؟ هنا تبرز الظروف الاجتماعية والضغوط الاقتصادية ، فمن المؤكد أن المدرس الذى يعتمد على مرتبه وحده لا يستطيع أن ينفق على أسرة لتعيش عند هذا المستوى الذى يجعلها ، وفقا للتعبير الشائع " مستورة " !!

وهذا السباق الجنونى للحصول على أعلى الدرجات فى الثانوية العامة أملا فى ضمان مكان فى كلية جامعية مرموقة ، ألا يعد من أقوى الأسباب ؟ لكننا من ناحية أخرى يمكن كذلك أن نقول أن هذا السبب يمكن أن يعد نتيجة لأسباب أخرى ، فهل لو كانت هناك أماكن كافية بالجامعات كان يمكن أن يحدث هذا التسابق ؟ ثم لماذا هذا التكالب والحرص الشديد على أن يلتحق كل الطلاب بالجامعات ؟ ترى لو تم فك الارتباط بين الشهادة والوظيفة ، هل يستمر مثل هذا السباق ؟ ولو سلمنا جدلا بأن الدروس لا بأس من تعاطيها ، فلماذا هذه الأساليب المتدنية التى تمارس فيها من قبل المعلمين ؟ لماذ الضغط على الطلاب والتحايل عليهم ؟ ولماذا الانحرافات الخلقية المصاحبة ؟

تلك مجرد نماذج وأمثلة لمجموعة من الاحتمالات والأسباب التى تقتضى التأمل والتفكير ، والسعى إلى مواجهتها بصراحة وبشجاعة وتحرك عملى ، أم هل سوف ننهى حيثنا فى كل قضية بالاكتفاء بالعويل والندب والصراخ ؟

ويسأل " سامى فهمى " فى الأهالى ، بعددها الصادر فى ١٩٩٨/٩/٣٠ وزير التربية عن مشكلة الدروس الخصوصية ، فرد قائلا : الدروس الخصوصية خطر يستنزف موارد الأسرة ، هذا صحيح ، خطر يهدد السلام الاجتماعى ، هذا صحيح ، ونتصدى لهذه الظاهرة بكل قوة ، إنما لابد أن تتعاون معنا الأسرة المصرية ووسائل الإعلام ،

فالدروس الخصوصية تنشأ من مدرس جشع وأسرة تتصف بقدر من الأنانية لأنها تعلم أبناءها مع حرمان الغالبة غير القادرة من المعلم الطبيعى الذى تجرفه عملية الدروس الخصوصية ، وهذا يهدد السلام الاجتماعى ، ولا تأمين لمستقبل أبنائنا إلا بتعليم الجميع ، فأولادنا الذين تعلموا بالدروس الخصوصية لن يأمنوا على أنفسهم من الغالبية غير القادرة والتى حرمت من التعليم نتيجة ممارسات الدروس الخصوصية ، وإتاحة التعليم للجميع هو الضمان الحقيقى للسلام الاجتماعى وضمان لتأمين مستقبل كل أولاد مصر وأناشد الأسرة المصرية وأجهزة الإعلام أن تنبه له اذا الخطر الذى يهددنا !

وكلام الوزير هذا كلام متفز حقا لأنه ينظر إلى الدروس باعتبارها سببا يهدد السلام الاجتماعى ، ، ولو أنصف ،لأبصر الدروس نفسها كنتيجة لسوء الخدمة التعليمية فى المدارس التى يتحمل مسئولية التعليم فيها أمام الله وأمام الوطن ، لكن التلاعب بالألفاظ واستخدام المصصطلحات ذات الرنين اللفظى العالى من شأنه أن ينثر دخانا يغطى على الحقيقة المظلومة .

ولعل فيما كتبه أحمد رجب فى أخبار اليوم بعددها الصادر فى ١٩٩٨/١٢/١٩ يعتبر ردا بليغا ، وإن كان مؤلما حقا ، فماذا قال كاتبنا الكبير الصريح ؟ لقد أثبت أمام القارىء عددا من الملاحظات عن وزير التربية والدروس الخصوصية :

١- لا يوجد بيت مصرى واحد يجازف ويستجيب لوزير التعليم ويمنع الدروس الخصوصية ما دامت المدرسة عاجزة عن القيام بدورها القديم ، فإذا أضفنا جنون السباق على المجاميع تأكد لنا أن الدروس الخصوصية ليست ترفا بل أصبحت ضرورة.

٢- الوزير نفسه أسهم بنصيب وافر فى الترويج للدروس الخصوصية عندما ابتدع نظام التحسين .

٣- الوزير فى معركة غير متكافئة ، ففى سوق العرض والطلب يشتد الطلب على المدرس الخصوصى ، بينما مجموعات التقوية التى يقرها الوزير معروضة فى السوق ولا تحظى بإقبال ، وتزداد مهمة الوزير صعوبة لأنه لا يملك أى سلاح عقابى ضد المدرس الخصوصى الذى يستطيع دائما أن يستغنى عن مدرسة الوزير ومرتبها الهزيل ليقبض ذهبا من البيت المصرى الذى ينفق على الدروس الخصوصية سبعة

مليارات جنيه سنويا طبقا لكلام الوزير ، وأصبح بند الدروس الخصوصية فى الأسـرة له الأولوية على ضروريات أخرى كالدواء والعلاج .

والحل ؟ يرى أحمد رجب أنه معروف للجميع ، وهو تقوية المدرسـة لا تقويـة التلاميذ حتى تستعيد دورها القديم ، والكف عن السفسطة فى مجانية التعليم فهـى أول مجانية باهظة التكاليف ، وهى قد أصبحت أبشع أداة تنكيل وتعذيب للبيت المصـرى ، وكان الكاتب يتمنى أن ينتصر الوزير فى حرب الاسـتنزاف التـى تخوضهـا الأسـرة المصرية " ولكن الوزير للأسف اختار سكة أخرى غير سكة السلامة " !